



مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.3033
21 January 1992

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين بعد الألف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الساعة ١١/٣٠

الرئيس:

السير ديفيد هناي

(المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية)الأعضاء:

الاتحاد الروسي

السيد فورنتسوف

إكوادور

السيد بوسو سزانو

بلجيكا

السيد نوتردام

الرأس الأخضر

السيد جيس

زمبابوي

السيد مومبونغوي

الصين

السيد لي داويو

فرنسا

السيد روشرو دلا سابلير

فنزويلا

السيد أريّا

المغرب

السيد سنوسي

النمسا

السيد هوهنغلنر

الهند

السيد غاريخان

هنغاريا

السيد إردوس

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد بيكرينغ

اليابان

السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٤٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .

رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23306 و S/23307 و S/23308 و S/23309 و S/23317)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ايطاليا والجمهورية العربية الليبية والسودان والعراق وكندا والكونغو وموريتانيا واليمن يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجرياً على الممارسة المتبعة أعتمد ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد بلقاسم الطلحي (الجمهورية العربية الليبية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد تراكلر (ايطاليا) ، والسيد حسن (السودان) ، والسيد قدرت (العراق) ، والسيد كيرش (كندا) ، والسيد أدوكي (الكونغو) ، والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) ، والسيد باسلامه (اليمن) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة نصها كما يلي :

"يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة الى سعادة السيد عدنان عمران ، الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية ، لكي يتكلم أمام المجلس بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، وذلك خلال مناقشة المجلس للبند المدرج حالياً في جدول أعماله" .

وقد نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/23442 . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سيعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد عمران بمقتضى المادة ٣٩ .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الأمن بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة .

ومعروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية :

S/23306 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة ؛

S/23307 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ؛

S/23308 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ؛

S/23309 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ؛

S/23317 ، رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالإنابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة .

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/23422 ، التي تحتوي على نص مشروع قرار مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية . وأود أن استرعي الانتباه إلى الوثائق التالية :

S/23416 و S/23417 ، رسالتان مؤرختان في ٢٠ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ موجهتان إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم

المتحدة ، و S/23436 و S/23441 ، رسالتان مؤرختان في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ موجهتان الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول هو السيد جاد الله بلقاسم الطلحي ، وزير الصناعات الاستراتيجية في الجماهيرية العربية الليبية . ارحب به وادعوه الى الإلقاء ببيانه .
السيد بلقاسم الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية) : اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة باسم وفد بلادي على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إن مهمتكم تحتاج الى حكمة وصبر وشعور بالعدالة يفوق التصور . وأملنا أن تكون واسع خبرتكم لكم ، ولهذا المنبر الموقر ، خير معين لاستلهام مبادئ العدل واستظهار الحق واحترام القانون .

كما لا يفوتني الإشادة بسلفكم الذي ترأس هذا المجلس في الشهر الماضي . ويسعدني أيما سعادة أن أنتهز هذه الفرصة لاتقدم بالتهنئة الخالصة لسعادة الدكتور بطرس غالي الذي باشر عمله أميناً عاماً للأمم المتحدة ، فبالإضافة الى كفاءة الدكتور غالي وخبرته المعروفة يزيده من اعتزازنا به وهو يتبوأ هذا المنصب ، إنه ينتمي الى أمة نفخر بانتمائنا إليها والى قارة نعتز بوجودنا فيها . كما اغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام السابق السيد خافيير بيريز دي كوبيار لما قدمه من إسهام لقضية الامن والسلم الدوليين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم . كما لا يفوتني التقدم بالتهنئة للدول التي أصبحت أعضاء في هذا المجلس الموقر في بداية هذا العام والإشادة بالدول التي انتهت مدة عضويتها في مجلس الامن بنهاية السنة الماضية .

إن بلدي يرحب بعقد مجلس الامن بالرغم من قناعة سنتعرض لها في مكان آخر من هذه المداخلة بالتوضيح . إننا نأمل أن يسهم هذا الانعقاد في إزالة سحب من الدخان أحاطت بالموضوع المطروح أمامكم وحاول البعض من خلالها حجب حقيقة موقف بلادي ، بل وتشويهه .

(السيد بلقاسم الطلحي،
الجمهورية العربية الليبية)

إن دولتي ترحب بعقد مجلس الأمن ، وقد كان من الممكن أن تبادر بطلب عقده بعد توجيه تهديد مباشر باستعمال القوة ضدها من أوساط رسمية وعلى مستوى عال في حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

منذ سنة ١٩٨٨ تاريخ انفجار طائرة بان أم ، ومنذ سنة ١٩٨٩ تاريخ انفجار طائرة "يو تي أي" وحتى الآن يسمع العالم عن مجموعة من الروايات ، يُوجَّه الاتهام تارة إلى جهة ، وتارة إلى أخرى سواء كانت هذه الجهة دولة ، أو مجموعة من المجموعات ، أو دولة ومجموعة . يَتهَمون مرة هذا ومرة ذاك . ويُصَبِّحُ متهم الأمم بريئاً وبريئته متهماً . ثم فجأة وبعد ما يقارب من أربع سنوات من حادث لوكربي المفزع ظهر المحققون في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بلائحتي اتهام تختلف كل منهما عن الأخرى . اللائحة الاسكتلندية تُوجَّه الاتهام إلى شخصين طبيعيين بالذات واللائحة الأمريكية توجه الاتهام إلى ذات الشخصين الطبيعيين ولكنها لا تفعل أن يتضمن الاتهام بلداً أو جهازاً من أجهزته .

وعلى الرغم من أن لائحة الاتهام التي أصدرها النائب العام في اسكتلندا ، ولائحة الاتهام التي أصدرتها هيئة المحلفين قد تَمَّ التوصل إليهما - على ما يُزعم - نتيجة تحقيق مُضِنٍ وشاق استمر أربع سنوات تقريبا ، فإنه لم يكشف عن أي من الأدلة والبراهين الساندة لأي من اللائحتين ، وإذا كان الأخذ بلائحة الاتهام يتطلب في كافة القوانين العقابية في العالم أن تكون معززة بالأدلة والبراهين فإن طرح هاتين اللائحتين وحدهما دون الأدلة والبراهين لا يعني منطقياً إلاّ أحد امرين أو كلاهما :

الاول - أن لائحة الاتهام في عرف المملكة المتحدة والولايات المتحدة حكم بآك ونهائي لا تجوز مناقشته ، وأن المواطنين الليبيين مدانان بمجرد صدور قرار الاتهام . وكأننا أمام قاعدة قانونية جديدة تعارض قاعدة مستقرة . كأننا أقول بأن المتهم مُدان حتى تثبت براءته أو أن الأدلة والبراهين التي تستند إليها اللوائح المذكورة غير جدية ولا تستحق الاطلاع عليها ومناقشتها . لقد بُنيت هذه "الأدلة" على ظنون ووقائع لا أساس لها من الصحة وارتكزت فيما ارتكزت عليه على واقعة شحن حقيبة دون مسافر على متن الخطوط الجوية المالطية في رحلتها رقم ١٨٠ المتجهة إلى فرانكفورت بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وذهبت اللوائح إلى الزعم بأن هذه الحقيبة

قد تضمنت أداة ارتكاب الجريمة التي تسببت في تحطم الطائرة . ولا يقوم هذا الادعاء على أي أساس ولا على صحة للواقعة المشاركة . لقد قامت السلطات المالطية بإجراءات التحقيق المطلوبة وانتهت وعلى مختلف المستويات إلى نفي شحن أية حقيبة دون مسافر في الرحلة والتاريخ المشار اليهما . هذا ما أكدته الخطوط الجوية المالطية ذاتها وهي الأكثر اتصالا بالواقعة المزعومة . وذهب في ذات الاتجاه وزير الخارجية والعدل المالطي - وهو الرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة - في بيان له أمام مجلس النواب المالطي . وفي بيان مشترك لرئيس وزراء مالطة وأمين اللجنة الشعبية العامة صدر بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في فالييتا أكد "الجانب المالطي أن نتائج التحقيقات التي أجريت أثبتت عدم سفر أية حقيبة دون مسافر على متن رحلة الخطوط الجوية المالطية المذكورة" .

وهكذا ، فالواقعة المشاركة لا سند لها ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى "الدليل" الواجب توفره لتوجيه اتهامات بمثل هذه الأهمية والخطورة . لقد بُنيت على افتراضات باطلة ولا يمكن بالتالي إلا أن تكون باطلة لأن ما بني على باطل فهو باطل . إن القول بغير ذلك انتهاك وخرق لأصول وضمانات قضائية أساسية تحرم الأمم جميعها - ومن بينها الأمة الأمريكية والبريطانية والفرنسية - على تأكيدها في دساتيرها ذاتها .

ماذا كان رد فعل بلدي ، سيدي الرئيس ؟ بمجرد تسلّم لاثمته الاتهام ، وهي لوائح لم ترفق بأي تحقيقات - ونؤكد أنها لوائح اتهام وليست أحكاماً قضائية - وعلى الرغم من التصريحات الرسمية العدائية التي رافقتها والتي ذهبت كما اسلفت إلى حد التهديد بالعدوان العسكري والاقتصادي ، بل وأرفقتها الولايات المتحدة الأمريكية كما تعلمون بتشديد إجراءات المقاطعة الاقتصادية باتخاذها إجراء يتعارض مع النظام النقدي الدولي ويخلُّ بما هو مستقر عليه من قواعد ونظم .

بالرغم من كل هذا قام بلدي بأخذ الأمر بكل الجدية مراعيًا لاحترام الواجب للسلطات القضائية في هذه البلدان . واتخذت السلطات القضائية الليبية الخطوات الآتية .

أولا ، عينت هذه السلطات قاضيين للتحقيق .

ثانيا ، قام القاضيان المٌحققان بالبدا في التحقيق وفقا لقانون الإجراءات الجنائية الليبي الصادر في سنة ١٩٥٣ ، لان الامر يتعلق باتهام ليبيين بارتكاب افعال تعد جرائم في قانون العقوبات الليبي ، ويعاقب عليها قانون البلد الذي وقعت فيه الواقعة .

ثالثا ، قام المحققون الليبيون بالاتصال بسلطات التحقيق في كل من اسكتلندا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا طالبين منها تزويدهم بملفات التحقيقات والادلة والبراهين التي بحوزتها ليمارسوا اختصاصهم ، وأعرب المحققون الليبيون عن استعدادهم للسفر إلى البلدان المذكورة للاطلاع على التحقيق ومراجعة الادلة والبراهين عارضين التعاون بينهم وبين المحققين في تلك البلدان .

ولكن اعترف أنه لم يُحرز المحققون الليبيون حتى الآن تقدما يذكر نتيجة رفض كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا تسليم ملفات التحقيق وتقديم الادلة والبراهين التي في حوزتها .

إننا جميعا ندرك ونؤمن أن لا تهمة دون تحقيق ، ولا حكم دون محاكمة . وهذه قواعد تحترمها كل التشريعات - بما فيها دساتير الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا .

رابعا ، أثبتت السلطات المختصة في بلدي استعدادها لاستقبال المحققين للاشتراك في التحقيق ، ورُحِّبَ بحضور المحامين عن المدعين بالحق المدني وجمعيات حقوق الإنسان .

خامسا ، رغم الاعتبارات المؤيدة للاختصاص القضائي الوطني الليبي ، رأت السلطات المختصة في بلدي أن الأبعاد الدولية للأحداث المشارية قد تجعل من التحقيق الدولي وسيلة مناسبة للبداية في حل الخلاف . إن الخلاف القائم حتى هذه اللحظة لا يتعلق بحكم القانون الذي يعلن الجميع الالتزام به واحترامه ، بل بوقائع متشعبة تمتد لأكثر من دولة . وقد ذهبت هذه السلطات المختصة في بلدي إلى الترحيب بلجنة تحقيق محايدة ، أو بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية .

كل هذا قامت به بلادي . تصرفت مع هذه المسألة ذات الطبيعة القانونية - وأرجو ألا تنسينا فظاعة الجرائم المرتكبة الطبيعة القانونية - تصرفت مع هذه المسألة ذات الطبيعة القانونية وفق تشريعاتها النافذة ، والقانون الدولي والاعراف المستقرة .

ماذا كان رد فعل الأطراف الأخرى على هذا الموقف الذي نؤمن إيماننا جازما بأنه عادل وقانوني ؟

جوبة هذا الموقف العادل والقانوني ليس بالرفض فقط بل بتقديم كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بطلب لتسليم المواطنين الليبيين لإجراء محاكمتهم في أراضيهم قبل استيفاء التحقيق ، أو حتى مواجهتهم بالتهمة المسندة إليهم .

أولا يبدو هذا الطلب غريبا في ظل الاعراف الدولية المستقرة خاصة عندما يصدر عن دولة عريقة في العدالة مثل المملكة المتحدة ، ودولة جعلت من سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في مقدمة مبادئها ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكلتاهما عضوان في مجلس الأمن ؟

إن بلادي لم تعالج هذا الموضوع مجازاة لأي دواعٍ أو بواعث غير قانونية ، ولا استجابة لأي بواعث سياسية . القرار السياسي في بلادي يعود الأمر فيه للمؤتمرات الشعبية الأساسية . والمشكلة أملا لا ملة لها بالدولة الليبية ، ولكنها تعني مواطنين ليببيين يعود للقضاء - والقضاء وحده - سلطة التحقق منها وفق أصول ومبادئ التحقيق والاثهام المقررة . ولا سلطان على القضاء - وهو يعالج مسألة قانونية بحتة - لغير القانون داخليا كان أم دوليا .

هل يمكن بعد كل ما سبق بيانه القول بأن بلدي لم يتعاون ؟ لقد تعاون ، وهو على استعداد للتعاون إلى أقصى مدى في إطار احترام مطلق للمواثيق الدولية والاعراف المستقرة ، والنظم القانونية السائدة ، واحترام حقوق الإنسان . الأمر واضح وضوح الشمس - كما يقولون -

إنه إذا كان أمامكم موقف يستدعي المعالجة فهو موقف قانوني ، موقف يتعلق بتنازع في الاختصاص القضائي ، ومنازعة في حكم القانون في مسألة طلب التسليم . والمسألة الأولى واضحة . فإذا كانت هناك منازعة في الاختصاص القضائي ، فهي ذات طبيعة قانونية ، وقد بين القانون الدولي وأكثر الاتفاقيات ملة بواقعة الحال سبل وطرق محددة لتسويتها . وها هي اتفاقية "قمع الأعمال غير القانونية المخلة بأمن الطيران المدني" ، والمعروفة باسم اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ تنص في المادة ١٤ على أن :

"أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة يتعذر تسويته عن طريق المفاوضات يحال إلى التحكيم بناء على طلب أي من هذه الدول . وإذا لم يتمكن أطراف النزاع من الاتفاق على هيئة التحكيم في خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الإحالة إلى التحكيم ، فيجوز لأي من هؤلاء الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بموجب طلب يقدم وفقا لنظام المحكمة" .

أليس في هذا النص من الإجراءات والضوابط العملية ما يكفل تسوية سلمية للخلاف ؟

(السيد بلقاسم الطلحي ،
الجمهورية العربية الليبية)

وأما المنازعة في التسليم فأمرها واضح ، والسوابق فيها لا تعد ، ومن بينها سوابق تخص الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، وفرنسا .

إننا أمام مسألة قانونية . يجب أن لا تنسينا فظاعة الوقائع هذه الحقيقة . وهذه الطبيعة القانونية لا يمكن أن يثور بشأنها خلاف ، خاصة عندما يتعلق الأمر بدول عظمى وكبيرة دائمة العضوية في مجلس الأمن تعرف ، أكثر من غيرها ، أن :

"على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته أن يراعي ... أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية ... " (المادة ٣٦ ، الفقرة ٣ من الميثاق)

لا شبهة في أن المسألة قانونية بحتة ، ولا شبهة في أن هذا يجعل من مجلس الأمن الموقر محفلا غير مختص بنظرها .

إن ما يختص المجلس بالنظر فيه واضح . ومتى كان النزاع سياسيا ولم تقم الأطراف المعنية باتباع أي من الوسائل السلمية المبينة في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الميثاق ، فإن لمجلس الأمن أن يدعو الأطراف لتسويته بتلك الطرق . وبلائي أعلنت مرارا استعداها للتفاوض وقبول الوساطة وغيرها من طرق تسوية النزاع سلميا . ولا أقل من أن يدعو مجلس الأمن الأطراف الأخرى للتجاوب مع هذا الاستعداد .

إن ليبيا دولة صغيرة نامية محدودة الموارد ، هدفها أن تنمي مستوى معيشة مواطنيها . وتؤمن بأن ذلك لا يتأتى إلا من خلال الشرعية الدولية وتحقيق السلام وتوطيد العدل ، وتجدر تعاون دولي فعال .

ومن ثم فإننا في بلدي حريصون أشد الحرص على الالتزام بالشرعية والقانون .

أرجو ألا يهتز إيماننا بالصورة التي تتراءى أمامنا للنظام الدولي الجديد الذي نرى فيه لمجلس الأمن دوراً أساسياً يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إن تجاهل الطبيعة القانونية للأمر المطروح أمامكم بالاستجابة لمشروع القرار المقدم سيؤثر السلبى بعيداً وعميقاً في وجدان كل أمم الأرض .

كيف يقبل هذا المحفل الموقر أن يؤسس قراراً على نتائج تحقيقات لم تكتمل ؟ إن نتائج التحقيق الملزمة في كل التشريعات هي الصادرة بأحكام قضائية .

وبأي شرعية يصبح اتهام مواطن دولة في فعل معين يعني ، بالضرورة ، تورط تلك الدولة بطريقة آلية حتى ولو كان مسؤولاً فيها ؟ تعرفون ، ونعرف جميعاً أن الأمر في القانون الجنائي - في كل القوانين الجنائية - هو تحقق مسؤولية الفرد باعتباره شخصاً طبيعياً وبصفة أولية ، قبل ترتيب مسؤولية الدولة عنه ولو كان ضمن مسؤوليتها .

كيف يمكن الذهاب إلى شجب ليبيا لعدم استجابتها بعد أن قامت بكل ما قامت به من إجراءات لاقت تعزيزاً وتأييداً من منظمات كثيرة . أذكر بقرارات الجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات دولية أخرى بما فيها منظمات قانونية .

إن بلادي قامت فعلاً باتخاذ كل الإجراءات ، بما فيها الإجراءات التي تضمنها بيان رئيس مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي يناشد كل الدول أن تساعد في اعتقال ومحاكمة المسؤولين عن هذا العمل الإجرامي . كيف يقبل هذا المحفل الموقر حث ليبيا على أن تستجيب لطلبات غير قانونية ويطلب من الدول أن تحث ليبيا على ذلك ، كما هو وارد في فقرات المشروع .

هل لي أن أذكركم بأن الدول الثلاث من ضمن مطالبها إلى ليبيا الكشف عن معلوماتها عن الجريمة بما في ذلك أسماء المتورطين كافة ، وأن تسمح بالاتصال بكل الشهود والحصول على المستندات والأدلة المادية الأخرى بما في ذلك أجهزة التوقييت المؤقتة .

(السيد بلقاسم الطلحي ،
الجمهورية العربية الليبية)

ماذا يعني هذا الطلب ؟ يعني ، بداهة ، أن التحقيق لم يستكمل ، لحاجة المحققين لمعرفة أسماء المتورطين ونقمان الشهود لديهم ، وحاجتهم الى أدلة مادية . والنتيجة المنطقية لهذا الامر هو أن هذا الاتهام ينقصه الشهود والأدلة المادية ، وإن هذا هو السبب الرئيسي وراء رفض المملكة المتحدة والولايات المتحدة تسليم ملف التحقيق للقضاء الليبي أو غيره من الجهات .

أي اتهام هذا الذي لا يزال يبحث عن أدلة مادية ، وعن شهود ، وعن معلومات يُدعى بوجودها لدى دولة أخرى ؟

لقد قفز طلب التعويضات ، الذي مُن لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية ، الى المنتهى . فقد تخطى هذا الطلب مرحلة التحقيق والتسليم والمحاكمة برمتها .

ان الوضع على ما تطرحه هذه الدول يفترض الآتي :

(أ) ان التحقيق قد انتهى . وهذا خلاف الواقع اذا ما زالت الدول الثلاث

تطلب معلومات ، وسماع شهود ، وأدلة مادية .

(ب) ان التسليم قد تم . وهو أمر تقف ضده القوانين .

(ج) ان المحاكمة قد تمت ، وأدين المواطنان الليبيان أمام محكمة نزيهة

وعادلة .

(د) وأنه ثبت ، بحكم نهائي قاطع ، ان المتهمين تابعان للدولة الليبية

وأنها مسؤولة عن أعمالهما .

(هـ) وأنه نتيجة للحكم الجنائي البات والنهائي صدر حكم مدني بالزام

الدولة الليبية بدفع التعويضات .

(و) وأن المطلوب من مجلس الأمن أن ينفذ هذا الحكم .

هل تحقق أي من هذه الافتراضات ؟ أعتقد أن في كل هذا ما يجافي مبادئ وأصولا

مستقرة في كل بلدان العالم ، ليس في بلادي فحسب بل في مختلف بلدان العالم ، وفي

مختلف الدساتير ، بما فيها دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، هناك مبادئ وأصول

أولية في التحقيق والاتهام والمحاكمة والادانة . لا اتهام دون تحقيق نزيه وأدلة

كافية ، والاصل في الانسان البراءة ، والمتهم بريء حتى تثبت ادانته ، ولا ادانة ولا عقوبة دون محاكمة .

اسمحوا لي بالعودة الى تلخيص موقف بلادي أمامكم من جديد .

أولا ، ان بلادي تدين الارهاب بأشكاله كافة ، بما في ذلك ارهاب الدولة . وأكدت في الماضي ، وتؤكد أمامكم اليوم ، تصميمها على اتخاذ الاجراءات كافة ، وبذل كل الجهود من أجل وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة . وهي مستعدة ، كما سبق ان أعلنت عن ذلك مرارا ، للالتزام بأي اجراءات يقررها المجتمع الدولي لمكافحة هذه الافة . بلدنا الصغير ، كغيره من البلدان الصغيرة ، صاحب مصلحة حقيقية في القضاء على الارهاب بما فيه ارهاب الدولة . كما تؤمن بلادي ايمانا عميقا بأن حماية الطيران المدني أمر يجب أن يعطى اهتماما خاصا ، وتعاوننا فعّالا من قِبَل جميع دول العالم . ان بلادي التي كانت كما تعرفون من بين ضحايا الاعمال الاجرامية الموجهة ضد سلامة الطيران المدني أدانت وتدين بقوة تدمير طائرتي بان أمريكان ويوتي أي ، وأعربت وتعرب عن تعاطفها مع أسر الضحايا ، وأن بلادي يهملها الكشف - صدقني سيدي الرئيس - عن الحقائق الكاملة المتعلقة بهذا العمل الاجرامي .

ثانياً ، ان الاتهامات الماثرة ضد الجماهيرية العربية الليبية حول أحداث تحطم الطائرتين الامريكية والفرنسية ، تندرج ضمن المنازعات القانونية . وقد اتجهت الإجراءات المتخذة في مجمل البلدان المعنية من خلال إجراءات التحقيق التي ادعت القيام بها وأوراق الإتهام التي حولتها الى هذا الاتجاه ، ولا سند فيما نرى اليوم لنقل الخلاف من دائرة القانون الى دائرة المنازعات السياسية بطرحه على مجلس الأمن ، إذ لا اختصاص لهذا المجلس فيما يتعلق بالخلافات القانونية ، والميثاق نصوصه واضحة حول طرق معالجة هذه الخلافات عن طريق التحكيم واللجوء الى القضاء .

ثالثاً ، لقد اعلنت بلادي منذ أن تلقت أوراق الاتهام التزامها بمباشرة اختصاصها القضائي ، وهو اختصاص لا تؤكد التشريعات الداخلية فحسب بل الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة . وفي هذا السبيل تم انتداب قاضيين للتحقيق وباشرا مهامهما بالفعل . واعلنت بلادي عن استعدادها للتعاون مع السلطات القضائية في الدول المعنية ، ولا غاية لها من ذلك سوى اظهار الحقيقة كاملة وتحديد المسؤوليات بوضوح ، وقبلت مشاركة كل ذي مصلحة في اجراءات التحقيق ، والقيام بهذه الاجراءات في إطار تعاون كامل مع سلطات التحقيق في الدول المعنية ، وطلبت تزويدها بما لديها من أدلة وأوراق تساعد على تقديم التحقيق . إلا أن مبادرتها هذه لم تقابل بأي رد فعل إيجابي . فلا يعقل بعد ذلك كله أن تتهم ليبيا بعدم التعاون بعد كل الذي أبدته ونادت به .

رابعا ، لقد انتهجت ليبيا النهج الذي تفرضه تشريعاتها النافذة والمتفق مع أحكام القانون الدولي . فلقد تمت مباشرة إجراءات التحقيق وسيحال المتهمان للقضاء ليقول كلمته إذا توافرت أدلة كافية ضدما ، وسيكونان ، فيما لو تمت إدانتها ، عرضة لتوقيع العقوبات التي تفرضها التشريعات الليبية ، وهي عقوبات أشد من تلك المنصوص عليها في أغلب التشريعات الجنائية المعاصرة ، وستواصل السلطات القضائية المختصة الاجراءات التي يفرضها القانون . ولا يمكن تصور النيل من استقلالية القضاء الليبي وحيدته ونزاهته بأي ذريعة أو بواعث سياسية تثار هنا أو هناك . وأن أية مبادرات وعلى أي مستوى كان لا يمكن أن تتم إلا عبر السلطات القضائية والتعاون بينها كما طالبنا .

أنهي بالقول إن شرعية أعمال هذا المجلس مرهونة بمراعاة أحكام ميثاق منظمنا العتيدة وتطبيقها تطبيقا صحيحا . ولا يتصور الوصول الى هذه المراعاة من خلال مشاركة أطراف النزاع في التصويت على هذا المشروع ، إذا ما تم التجاوز على الطبيعة القانونية للأمر ، وكيف على أنه نزاع سياسي ، ذلك ما يخالف مخالفة صريحة ما ورد في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق .

إن مجلسكم أمام خيارين : إما احترام الميثاق والوفاء لمبادئ الأخلاق والقانون الدولي ، وإما الاستجابة لهذه المطالب الظالمة التي تريد منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة غطاء للعدوان العسكري والاقتصادي على بلد مغير يمارع من أجل الخروج من التخلف الاقتصادي .

نحن على كامل الثقة بأعضاء المجلس الموقرين ، وجميع أعضاء الأمم المتحدة في تمسكهم بمبادئ الميثاق والقانون الدولي ، واحترامهم لمبدأ العدل والإنصاف ، التي تطالب بلادي بتطبيقها والالتزام بها .

وأكرر ان التحقيق في ليبيا لم يتقدم ، بكل أسف ، نتيجة لعدم التعاون من قِبَل الاطراف الأخرى ورفضها تسليم ملفات التحقيق وما في حوزتها من أدلة ، وهو ما يعني في نتيجته العملية انه ليس هناك تحقيق أو انه ناقص بشكل مغل كما سبق أن أوضحنا .

إن لهذا الخلاف طبيعته القانونية الصرفة ، وذلك ، احتراماً للميثاق ، ما يجب أن يدفع مجلسكم الموقر الى التوصية بحله بالطرق القضائية ، وهي طرق متعددة ومتاحة ليس في إطار ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل وفي الاتفاقيات الدولية الأكثر صلة بظروف الحال - واعني بذلك اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ .

واستناداً الى هذه الاتفاقية ، وبشكل خاص المادة ١٤ ، وبدافع حل ما يثار حول تنازع الاختصاص فإن بلادي قد اتخذت إجراءات عملية ملموسة وطلبت إحالة الخلاف الى التحكيم بموجب رسائل رسمية وجهت لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وتطلب اليوم من هذه الدول أمامكم الدخول معها على الفور في اجراءات الاتفاق على التحكيم وهيئته ولضمان سرعة تسوية الخلاف نرى ان يعطى لهذه الاجراءات أجل قصير محدد نلتزم بعد انقضائه - دون التوصل لاتفاق على التحكيم - باللجوء لمحكمة العدل الدولية . وتعلن بلادي عن استعدادها لأن تبرم فوراً مع أي من الدول المعنية اتفاقية خاصة باللجوء لهذه المحكمة يتم الإخطار بها بمجرد انقضاء الاجل القصير المعين للاتفاق على التحكيم أو في أي موعد قريب آخر فيما لو رأت الدول المعنية تجاوز مرحلة التحكيم وإجراءات الاتفاق على هيئته .

أما إذا كيف هذا الخلاف على انه نزاع سياسي - وهو ما لا نعتقد - فقد بين الميثاق كذلك أساليب حله حلاً سلمياً بطرق محددة خص لها الفصل السادس منه وسارت ممارسات سابقة للمجلس على هداها . ان تكييف هذا الامر لا يجب أن يترك لأي اعتبارات غير أحكام الميثاق ، أحكام القانون الدولي . إن ليبيا لم تهدد أحداً ، ولا يمكن أن تسلك مسلحاً من شأنه تعريض الأمن والسلم للخطر ، بل هي المهددة الآن من قِبَل دول كبرى وكبيرة ، وسبق أن تعرضت للعدوان المسلح ، كما حدث في سنة ١٩٨٦ ، وتعرضت ولا تزال تتعرض للمقاطعة الاقتصادية والتشويه الإعلامي والضغط النفسي .

أنهي بالقول إن شرعية أعمال هذا المجلس مرهونة بمراعاة أحكام ميثاق منظمتنا العتيدة وتطبيقها تطبيقا صحيحا . ولا يتصور الوصول الى هذه المراعاة من خلال مشاركة أطراف النزاع في التصويت على هذا المشروع ، إذا ما تم التجاوز على الطبيعة القانونية للأمر ، وكيف على أنه نزاع سياسي ، ذلك ما يخالف مخالفة صريحة ما ورد في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق .

إن مجلسكم أمام خيارين : إما احترام الميثاق والوفاء لمبادئ الأخلاق والقانون الدولي ، وإما الاستجابة لهذه المطالب الظالمة التي تريد منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة غطاء للعدوان العسكري والاقتصادي على بلد مغير يصارع من أجل الخروج من التخلف الاقتصادي .

نحن على كامل الثقة بأعضاء المجلس الموقرين ، وجميع أعضاء الأمم المتحدة في تمسكهم بمبادئ الميثاق والقانون الدولي ، واحترامهم لمبدأ العدل والإنصاف ، التي تطالب بلادي بتطبيقها والالتزام بها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الصناعات

الاستراتيجية في الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .
المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو سعادة السيد عدنان عمران الأمين العام
المساعد لجامعة الدول العربية ، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من
نظامه الداخلي . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد عمران : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على تسلمكم

مسؤوليات رئاسة المجلس لهذا الشهر ، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم . واغتتم هذه
الفرصة لتقديم التهنئة للدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ،
للمسؤولية الكبيرة التي أقيت على عاتقه ، وأقدم التهنئة أيضا للدول الجديدة
الأعضاء في هذا المجلس .

وأود في مستهل كلمتي أن أعرب لكم ومن خلالكم لأعضاء مجلس الأمن عن بالغ
التقدير لإتاحة الفرصة لي لأدلي ببيان باسم جامعة الدول العربية بشأن الموضوع الهام
قييد البحث .

تأبعت جامعة الدول العربية ، وبشكل خاص الأمين العام الدكتور أحمد عصب
عبد المجيد ، وبحرص واهتمام بالغين ، تطورات الموقف الذي تضمن اتهامات وتهديدات
وجهت ضد الجماهيرية العربية الليبية فيما يتعلق بحادث طائرة "بان أمريكان" المؤسف
الذي وقع في عام ١٩٨٨ .

وعلى مدى الأشهر الماضية بذلت جامعة الدول العربية كل الجهود الممكنة ، من
خلال الاتصالات التي أجراها الأمين العام مع كافة الأطراف ، بهدف إيجاد الحلول السلمية
التي تتفق مع الأحكام القانونية التي لا بد لنا جميعا من احترامها والرجوع إليها في
مثل هذه الأزمات . كما ناشدت الأمانة العامة كافة الأطراف لضبط النفس وعدم التسرع في
اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تزيد من التوتر في الشرق الأوسط في هذا المنعطف
التاريخي الذي تتكاتف فيه الجهود الدولية والعربية وبخاصة جهود الولايات المتحدة
الأمريكية ، من أجل تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة .

واسمحوا لي أن أسجل بأكبر قدر من الإيجاز موقف الجامعة ودولها بالنقاط

التالية :

أولا ، إن جامعة الدول العربية وجميع أعضائها تولي اهتماما خاصا بهذه المسألة وبمختلف جوانبها ، وتدين تبعا لذلك الارهاب بشتي أشكاله ، وتأمل تنشيط الجهود الدولية التي سبق أن ناقشتها الجمعية العامة من أجل معالجة قضية الارهاب الدولي ونتائجها والمسؤوليات المترتبة على جرائم الارهاب ، سواء مسؤولية الطرف الجاني أو المجتمع الدولي الذي يتحمل مسؤوليات خاصة في هذا المجال . وتذكر الجامعة العربية بقراراتها العديدة المتخذة على أعلى المستويات ، بما فيها مستوى القمة ، بإدانة الارهاب والدعوة الى المعالجة الدولية لهذا الموضوع الخطير ،

ثانيا ، ان جامعة الدول العربية بجميع دولها تتعاطف بصورة كاملة مع أسر ضحايا الطائرتين تعاطفها مع أسر جميع حوادث الارهاب وضحاياها الابرياء .

ثالثا ، ان جامعة الدول العربية ، انطلاقا من حرصها على المعالجة الامينة والموضوعية لهذه المسألة ، تدعو أن تكون كافة الاجراءات المتخذة ، سواء في إطار الامم المتحدة أو خارجها ، مستندة الى أحكام القانون الدولي والى ميثاق الامم المتحدة لأن المجتمع الدولي أمام الازمات يحتاج الى المزيد من الموضوعية والمزيد من الاحتكام إلى الشرعية ويحتاج أيضا الى المزيد من الابتعاد عن الانفعالات والابتعاد عن ردود الفعل التي من شأنها أن تسفر عن أخطر النتائج التي يرفضها المجتمع الدولي .

وانطلاقا من إيمان جامعة الدول العربية بأهمية الموضوع وخطورته وضرورة إيجاد حل له بهدف إزالة التوتر والتوصل الى النتائج البناءة التي من شأنها أن تخدم الجهود الدولية المبذولة لوضع حد نهائي للارهاب الدولي بكافة أشكاله ، انطلاقا من هذا التوجه ، عقد مجلس الجامعة اجتماعين طارئين ، الأول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والثاني في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، واتخذ قرارين أكدوا على المبادئ والوسائل التي يعتقد مجلس الجامعة أن من شأنها أن تحترم التوجيهات والاهداف البناءة للأمم المتحدة وجميع دولها .

ويتلخص القراران بالنقطتين التاليتين : أولا ، إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وحادث إسقاط الطائرة الامريكية والتعاطف الكامل مع أسر الضحايا ، ثانيا ، تأييد موقف الجماهيرية الليبية التي نفت مسؤوليتها عن الحادث وأدانت الارهاب بكافة أشكاله وأعربت عن الاستعداد الكامل والتام لايجاد حل للمسألة طبقا للمادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ووضع هذه القضية أمام لجنة تحقيق دولية محايدة تتمكن بحكم تركيبها وتشكيلها من التحقيق الشامل والموضوعي المحايد بكافة الملفات ومع كافة المتهمين وكشف كافة الحقائق .

واستنادا الى هذا الاستعداد سبق أن اقترحت جامعة الدول العربية في قرارها الذي وزع كوثيقة رسمية لمجلس الامن (S/23274) في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بتشكيل لجنة من الجامعة العربية والامم المتحدة ، بالاضافة الى مشاركة أطراف أخرى لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع ، حيث يمكن على ضوء هذه التحقيقات أن يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة .

إننا بكل إخلاص نتوجه الى الدول الاعضاء في هذا المجلس ، وعلى الاخص الى الدول الثلاث التي دعت الى عقد هذا الاجتماع ، أن تتذكر أن كل اجراء يتم اتخاذه أو المطالبة باتخاذه سيكون سابقة دولية ، وأن تتذكر أيضا أنه من الخطورة بمكان الإقدام على ما يمكن أن يعتبر تجاوزا لاحكام القانون الدولي .

إن مثل هذا التوجه لا يمكن أن يحمل الاطمئنان الى المجتمع الدولي ودوله ، أو أن يقدم صورة مشرقة عن النظام العالمي الجديد الذي تتطلع جميع دولنا الى إقامته على أساس احترام المبادئ والقيم الدولية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة .

إننا نعتقد أنه من غير المنطقي أن يكون المحققون والقضاة والمحلفون ومنفذو العقوبة هم ذات الجهة لأن ذلك ينافي أبسط القواعد القانونية ، ولذلك نؤكد ثانية على أهمية أن تكون اللجنة المعنية بالتحقيق جهة محايدة .

ومن هذا المنطلق - منطلق أهمية حياد التحقيق وموضوعيته ، نأمل أن يقوم المجلس بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة ببذل مساعيه الحميدة مع كافة الاطراف المعنية وإيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة ، طبقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة . وإننا نشق بأن مثل هذا التوجه كفيل بأن يجنب منطقة الشرق الاوسط مضاعفات قد لا يمكن التنبؤ بأثارها ونتائجها . وأظن أننا نتفق على أن آخر ما تحتاجه منطقة الشرق الاوسط هو المزيد من التوتر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد عمران على

الكلمات الرقيقة التد وجها الي .

المتكلم التالي ممثل السودان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد حسن (السودان) : السيد الرئيس ، في مستهل كلمتي هذه أود أن

أزجي اليكم خالص التهنية بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . كما أود أن أعبر عن عرفاننا لسلفكم الذي استطاع إدارة شؤون المجلس بكفاءة واقتدار .

كما لا يفوتني في هذه الفرصة أن أعبر عن سعادتنا وتهانينا الحارة لسعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للمنظمة بمناسبة توليه هذا المنصب الرفيع الذي هو أهل له بكل المقاييس . والتهاني موصولة أيضا للدول التي انضمت حديثا للمجلس الموقر متمنين لها سعيها صادقا من أجل إحقاق الحق وتشبيت أركان السلم والامن الدوليين . والإشارة والتقدير موصولة للدول التي أكملت للتو فترتها في عضوية المجلس وأتمت رسالتها على أكمل وجه في فترة عصيبة من تاريخ المنظمة الدولية .

يبدي وفد بلادي استغرابه الشديد للأحداث المتلاحقة حول الاتهامات الموجهة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الى الجماهيرية العربية الليبية بشأن ما زعم عن تورط الأخيرة في تفجير طائرتي الخطوط الفرنسية UTA والطائرة بان آم الأمريكية ، والتي دفعت بهذا الامر الى هذا المجلس الموقر .

ليس واضحا لدى وفد بلادي الاسس المنطقية والقانونية التي حثت بمجلس الامن ان يأخذ زمام المبادرة في هذا الموضوع ويتصدي لاتخاذ قرار حوله دون مسوغات قانونية كافية ، بينما لايزال الامر قيد التحري والتحقيق ودون ان تثبت تلك المزاعم بما لا يدع مجالا للشك .

إن عرض هذا الموضوع في هذه المرحلة من التحقيق على مجلس الامن يتناقض ومبدأ العدالة القانونية والوجدان السليم ، ويؤثر على سير التحقيقات الجارية التي ينبغي أن تكون متجردة ومبرأة من دوافع الشار والانتقام .

إن التحقيقات التي جرت حتى الآن ، وبرغم المجهود الكبير الذي بذل فيها ، تعتبر تحقيقات تمت من جانب واحد ، وهي بالتالي ناقصة الحجية ولم تتح للجماهيرية العربية الليبية الفرصة لإبداء وجهة نظرها والإدلاء بدلوها في هذا الموضوع . ولما كانت هذه التحقيقات قد تمت من طرف واحد ، وبواسطة الأجهزة المختصة في بلدان هي خصم في الموضوع في مواجهة الطرف الآخر ، فإن هذه التحقيقات تعتبر غير محايدة . وينبغي ، بناء عليه ، تهيئة المناخ الملائم والجهة المحايدة المناسبة في إطار المؤسسات الدولية القانونية المتوفرة لكي تتولى النظر فيه واتخاذ القرار المناسب حول مدى تورط الجماهيرية في هاتين الحادثتين المؤسفتين وعما إذا كان يتعين عليها بناء عليه تسليم المتهمين إن ثبت الامر .

إننا نعيش في ظل النظام العالمي الجديد وفي كنف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، ونستظل بميثاق المنظمة الدولية ومساعيها الرامية الى إرساء قواعد وطرق وأساليب تسوية المنازعات بالطرق السلمية . وإن ما نحن بمصدده الآن لا يخرج عن كونه مزاعم لا سند قانونيا يدعمها . وبالتالي فنحن نأمل أن يرفع مجلس الامن كل هذه

المعاني والقيم . وأن يتيح الفرص لحكم القانون والمنطق والوجدان السليم في معالجة مثل هذه القضايا ، عن طريق الاحتكام الى المؤسسات القانونية الدولية .

إن الجماهيرية العربية الليبية أبدت استعدادها للتوصل لحل قانوني لهذه الازمة . فقد أكدت ليبيا إدانتها للإرهاب بكافة صوره وأشكاله وقبلت تحقيقا دوليا محايدا ونزيها في هذه المسألة ، أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية باعتبارها الأداة الرئيسية القضائية للأمم المتحدة لفض مسائل النزاع . إننا نشعر بأن ما أبدته ليبيا من تفهم وتعاون يجب أن يقابله تفهم وتعاون من الجانب الآخر . إن ليبيا عينت قاضيين في التحقيق مع المتهمين حول الامر وينبغي ، استكمالا لهذه الجهود من الجانب الليبي ، أن تقوم الدول الثلاث المعنية بتزويد القاضيين الليبيين المكلفين بالتحقيق في الحادشين المؤسفين بصورة رسمية من محاضر التحقيق التي طلبت ، بالإضافة الى الأدلة الدامغة للاتهام .

إن دعوتنا للتحكيم والتريث حول هذا الامر تنبع أساسا من إيمان راسخ بضرورة سيادة الامن والسلم الدوليين . وهذا ما بنت عليه ليبيا استعدادها للتعاون مع كافة الاطراف في النزاع القائم لحل هذا النزاع بالطرق السلمية ، وهو ما يدعو اليه ميشاق الأمم المتحدة صراحة في المادة ٣٣ من الفصل السادس .

إن وفد بلادي يساوره قلق بالغ ازاء الطريقة التي يستخدم بها مصطلح "الارهاب" في عالم اليوم . ان الطريقة التي يستخدم بها هذا المصطلح ودمغ الآخرين به بلا سند قانوني ولا مسوغ منطقي أصبحت تشكل في حد ذاتها نوعا من الارهاب . وبدلا من أن يصبح مجلس الأمن ملاذا للدول الاعضاء لغض منازعاتها والمحافظة على الامن والسلم الدوليين أصبح مجلس الأمن معبرا لغرض إرادة القوي وممالحه وشاره على المستضعفين .

إن مشروع القرار المعروض على هذا المجلس يسير في طريق تمعيد المواجهة بين الجماهيرية العربية الليبية والدول المعنية ولا يسعى إلى تخفيف حدة التوتر والمواجهة . كما لا يفتح مجالا للامين العام للأمم المتحدة لممارسة صلاحياته في التدخل بغرض درء مخاطر المواجهة المتوقعة إثر اعتماد هذا القرار .

وعلى أية حال فإن وفد بلادي يشيد ببيان الامين العام المساعد للشؤون السياسية لجامعة الدول العربية والطرح الذي تقدمت به الجامعة العربية حسبما هو مضمن في نص قرارها ٥١٥٨ الذي اعتمدته مجلس جامعة الدول العربية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حول هذا الموضوع . ويأمل وفد بلادي أن يجد هذا الطرح أذنا صاغية من أعضاء هذا المجلس وهم يثمنون رسالتهم في حفظ الامن والسلم الدوليين .

إن وفد بلادي يأسف بشدة للحادثين المؤسفين اللذين أوديا بحياة الابرياء ، ويتقدم بأحر التعازي والمواساة لذوي الضحايا . كما يدين في نفس الوقت بشدة الارهاب بكل أشكاله وصوره . وعليه فإن وفد بلادي يؤيد دعوة الجماهيرية العربية الليبية إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة الارهاب الدولي وتعريفه وطرق القضاء عليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السودان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل العراق . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد قدرت (العراق) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أهنئكم على

رئاستكم للمجلس لهذا الشهر . ولا تغوتني الاشادة بسلفكم السيد فورنتسوف سفير الاتحاد

الروسي على حسن إدارته لأعمال المجلس للشهر المنصرم . كما أود أن أهنئ السيد بطرس

بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة على تسلمه لمهام مسؤولياته الجسام في هذه

الظروف الدولية الصعبة . وأهنئ أيضاً كل الدول التي انضمت مؤخراً إلى هذا المجلس .

إن الجماهيرية الليبية أعلنت مراراً وتكراراً أنها تناهض الإرهاب ولن تسمح

باستخدام أراضيها أو مواطنيها في تلك العمليات ، وأنها هي نفسها كانت ضحية

للإرهاب .

وبعد تسلم الاتهامات الموجهة لمواطنين ليبيين ، التي لا تستند إلى أي أساس

أو أية أدلة ، أعلنت الجماهيرية رسمياً وعلى لسان مسؤوليها وفي وسائل الاعلام وبكل

الوسائل الأخرى المتاحة أنها ستتعامل مع ذلك بكل دقة وجدية وبما يتفق مع الشرعية

الدولية ، بما في ذلك حقوق السيادة وتحقيق العدالة للمتهمين والضحايا . كما أعلنت

أنها ترحب بحضور لجنة من رجال القانون العرب والدوليين لمتابعة سير التحقيق

والمحاكمة ، إضافة إلى استعدادها للتعاون مع أي جهة قضائية دولية محايدة . إلا

أنها ، مع الأسف ، لم تجد من الولايات المتحدة وبريطانيا إلا الرفض لأي تعاون للتوصل

إلى تسوية سلمية وقانونية للموضوع .

في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ، "التسوية السلمية للمنازعات" تنص

الفقرة ١ من المادة ٣٣ على أنه يجب على :

"أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله ... بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية".

وفي هذا الصدد أشار إلى رسالة أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الليبي الموجهة إلى وزير خارجية أمريكا وبريطانيا حول تطبيق المادة ١٤ من اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ بشأن قمع الأعمال غير القانونية .
بالإضافة إلى كل ما تقدم لم يسبق أن عرضت مثل هذه القضايا القانونية على مجلس الأمن الدولي .

كما أود هنا أن أشير إلى قرار مجلس الجامعة العربية ٥١٥٦ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي نص على الدعوة إلى تشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وتكليف الأمين العام بالاتصال بالأمم المتحدة ليقوم أمينها العام ببذل كل الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الموضوع .
إننا ندعو المجتمع الدولي والرأي العام العالمي إلى الوقوف بجانب الحق والعدل للدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ونؤكد على ضرورة حل مثل هذا النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وتعاون كل الأطراف للتوصل إلى الحقيقة .

كما نعرب عن تأييدنا لحق الجماهيرية في الدفاع عن أرضها ووطنها وشعبها ومبادئ الحق والعدل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل العراق على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الكونغو . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني أن

أشارك في اجتماع المجلس هذا برئاسة الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، وهي بلد يتمتع بهتليل قانوني عريق تكن له الكونغو بالغ الاحترام . في الظروف الراهنة ، سيدي الرئيس ، ستكون مناقبكم عوناً كبيراً لمجلس الأمن وهو ينظر في مسألة الإرهاب الدولي الخطيرة .

يود وفد بلادي أن يشيد أيضاً بالسفير فورونتسوف على الطريقة التي أدار بها صاحب السعادة أعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . كما نتقدم بالتهانئ إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن .

يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة للتأكيد على تعاونه الكامل مع الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي في هذا الوقت العصيب الذي يتسلم فيه إدارة دفة الأمم المتحدة . كما نبعث بأطيب تمنياتنا لسلفه السيد خافيير بيريز دي كوييار .

في الواقع المؤلم للمعمعة التي تعمف بالعالم المسعور ، يعز على المجتمع الدولي أن يطبق أجفانه ويستكين أو يومع بإيماءات ليس إلا على نحو انتقائي تسكيناً للردة والرعب . وإننا لنصعق لدى رؤية البلدان التي استردت حريتها ، تعاني من السغب والبلاء . ونصعق أيضاً ونحن نرى الحروب العنيفة تشلخ فيما بين من كانوا أهلاً يوماً لم يعرفوا قط أنهم أعداء . لقد ابتليت إفريقيا بهذا الرعب . وفي هذا السياق الباعث على الحزن يحضرنى خصوصاً الوضع السائد في الصومال . وهناك قارات أخرى أيضاً غدت ساحة لحروب القبائل هذه والتي تأتي مع الأسف على حياة عشرات الضحايا الأبرياء من المدنيين .

واليوم يجتمع مجلس الأمن للنظر في نوع آخر من الرعب . إنه الإرهاب الدولي . أود أن أعلق تعليقاً موجزاً على الموضوع - في الواقع أود أن أدلي بشهادة .

في المرة الأخيرة التي تكلمت فيها عن مسألة الإرهاب كان ذلك أثناء اجتماع اللجنة السادسة في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، والتي انعقدت لمناقشة التدابير الكفيلة بمنع الإرهاب الدولي . ولقد قلت إنه بسبب من العنف الذي تنطوي

عليه مشكلة الارهاب ، فإن الخسارات التي تتسبب فيها ، والقلق الذي تولده ، فإن هذه المشكلة كانت مصدر معاناة كبيرة للكونغو ولمرات عديدة في تاريخها مثلها مثل بلدان أخرى . ففي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، تسبب الانفجار الذي وقع في طائرة من طراز "دي سي ١٠" تابعة لـ "يو تي إي" أثناء قيامها برحلة جوية من برازافيل الى باريس - من جملة ما تسبب فيه - في وفاة ٤٩ مواطنا كونغوليا . لقد ولد هذا الحادث المحزن إحساسا بالقلق في بلادي ، فالجروح التي لم تندمل لا تزال مخفورة في ذاكرة العديد من العوائل الكونغولية في طول البلاد وعرضها .

تدلل الاحداث الراهنة تدليلا دامغا على أن الارهاب يمثل تحديا كبيرا لتاريخنا المشترك الحديث . وأنه لفي مصلحة الحكومات أن توحد جهودها لمقاومة الارهاب بلا هوادة .

لقد سنت الكونغو عددا من التدابير التشريعية والتنظيمية التي عززت من ركائز ترسانتنا القانونية المناهضة للارهاب والتي كان يعتورها الضعف ذات يوم . لقد قمنا أيضا ببذل الجهود في إطار التعاون الدولي ، فأسفرت هذه الجهود عن انضمام الكونغو الى العديد من الاتفاقيات . فالمجتمع الدولي يعرف كيف كان من المهم ومن المنطقي للكونغو أن تؤيد قرار الجمعية العامة ٣٩/٤٤ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي أدان بشكل قاطع كل الممارسات والوسائل والاعمال الارهابية .

واليوم ، إذ يركز مجلس الأمن اهتمامه على الحالة المحددة الناجمة عن تدمير طائرة بان أمريكان وهي في الجو في رحلتها ١٠٣ وطائرة يو تي إي في رحلتها ٧٧٢ ، تشعر الكونغو بالتشجيع ، لأن ليبيا ، التي وجهت اليها الاتهامات ، قد أعربت عن رغبتها في التعاون من أجل التوصل الى الحقيقة .

إن الكونغو لم تنه يوما في نضالها ضد الارهاب أو في التزامها بالمبادئ التي يتمسك بها المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الكونغو على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

(تكلم بالانكليزية)

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ايطاليا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بداية ،

سيدي ، اسمحوا لي أن أعبر عن خالص تمنياتي على تسلمكم رئاسة المجلس عن شهر كانون الثاني/يناير ، فضلا عن الاعراب عن تقدير وفد بلادي لسلطكم السفير فورونتسوف ، على الطريق التي ادار بها عمل المجلس .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أعبر ، نيابة عن حكومة بلادي ، عن خالص التمنيات للسيد بطرس بطرس غالي على انتخابه بالاجماع لمنصب الامين العام ، فضلا عن خالص تمنياتنا له بالنجاح في مهمته العسيرة والمجهددة جدا .

اجدني اليوم هنا للتأكيد مجددا على شجب الحكومة الايطالية الشديد لاعمال الارهاب الدولي مهما كان الشكل الذي تتخذه - وهي أعمال تهدد - وفي أسوأ الاحوال تدمر - حياة الابرياء وتؤثر على العلاقات بين الدول . لقد فقدت بلادي العديد من الضحايا البشرية أثناء هجمات الارهاب الداخلي ولذلك فإننا نقلق أشد القلق من حدوث أي أنشطة من أنشطة الارهاب الدولي ، ولاسيما تلك الموجهة ضد أمن الطيران المدني .

وأعمال التدخل غير القانوني هذه ضد الممارسة السلمية للطيران المدني تلحق ضررا بالغاً لا بالبلدان التي تتأثر بهذه الأعمال فحسب بل بالمجتمع الدولي قاطبة .
وترى حكومتى أنها ، بالتالي ، تتطلب أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ اجراءات مشتركة من أجل تقديم المتهمين باقتراف هذه الجرائم للمحاكمة .

لتلك الأسباب حبذ وفد بلادي اشتراك الأمم المتحدة فيما يتصل بالحاجة الى تحديد ومحاكمة المسؤولين عن الأعمال الارهابية التي ارتكبت ضد رحلتي طائرة بان - أم وطائرة يوتي إي (UTA) . والتي هي موضوع مداولات المجلس اليوم .

وفي هذا الصدد ، تود الحكومة الايطالية أن تعرب عن تقديرها لمشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن بعد قليل ، ويخدوها أمل صادق في أن تمثل السلطات الليبية فوراً وبفعالية لاحكام مشروع القرار هذا .

وفي الوقت ذاته ، نود أن نعرب عن ايماننا العميق بفعالية جهود الامين العام في تأمين الاستجابة الكاملة والفعالة من جانب الحكومة الليبية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ايطاليا على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل كندا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولاً أن

أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانئ وفد بلادي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وكذلك عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدار بها ملفكم ، السفير فورونتسوف ، أعمال المجلس أثناء شهر كانون الاول/ديسمبر .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، عن تهانئنا على انتخابه ، وأن نؤكد له تعاوننا الكامل معه .

أخيراً ، أود أن أرحب بالدول التي باشرت للتو عضويتها في مجلس الأمن ابتداء من هذا الشهر .

إن كندا من بين البلدان التي قتل بعض من رعاياها عندما دمرت طائرة بان - آم في رحلتها رقم ١٠٣ فوق لوكربي باسكتلندا في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ولدى تفجير طائرة يو - تي - إي (UTA) في رحلتها ٧٧٢ فوق النيجر ، في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وكندا ملتزمة التزاما كليا بوضع نهاية لجميع أشكال الارهاب الدولي . فالمجتمع الدولي مازال منذ فترة طالت أكثر من اللازم ضحية لذلك النوع من الارهاب الذي تتورط فيه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر . ومعالجة هذا النشاط الكريه في محفل للأمم المتحدة أمر يتسق اتساقا تاما مع الروح والفعالية المتجددتين لهذه المنظمة . إن كندا تعتقد أن الهجمات التي تشن على أهداف مدنية تهديدات بغيضة للسلم والامن الدوليين ، ولا بد من أن يتصدى لها المجتمع الدولي ككل .

هذا علاوة على أن اهتمام مجلس الامن بالمسائل المتعلقة بالارهاب الدولي ليس بالامر الجديد . ففي عام ١٩٨٩ كان من دواعي سرور وفدي أن شارك في العملية التي أدت الى اتخاذ مجلس الامن للقرار ٦٣٥ (١٩٨٩) الذي أدان جميع أعمال التدخل غير القانوني ضد أمن الطيران المدني . وأمام المجلس الآن فرصة لأن يضيف الى مشاركته هذه ، وأن يسهم اسهاما بناء في وضع نهاية لتلك الاعمال الاجرامية .

في الاتصالات الثنائية ، أكدت كندا بالفعل على مدى الجدية التي تنظر بها الى هذه المسألة . وقد حثنا ليبيا على أن تتعاون تعاونا كاملا مع حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة . وبالنظر الى عدم وجود استجابة ليبية مرضية لمختلف المساعي الثنائية المبذولة معها ، وإزاء عدم قبول ليبيا ، حتى هذا التاريخ ، أن تتحمل مسؤولياتها عن هاتين الفاجعتين ، ترى حكومة كندا أن مشروع القرار المعروض على مجلس الامن يمثل أفضل مسار عمل متاح للمجتمع الدولي . ومن ثم فإن حكومتي تؤيد بقوة مشروع القرار هذا ، وتحت مجلس الامن على اعتماده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل موريتانيا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد ولد محمد محمود (موريتانيا) : اسمحو لي ، سيدي الرئيس ،
بأن أشارك في هذا النقاش ، باسم وفود اتحاد المغرب العربي الذي تتشرف بلادي برئاسة دورته الحالية .

ويسعدني ، بهذه المناسبة ، أن أتقدم اليكم باحر التهاني بمناسبة رئاستكم لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي . أن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية يعد خير حافز لإدارة أعمال هذا المجلس الموقر على أحسن وجه .

كما أنتهز هذه المناسبة لاتقدم ، باسم وفود دولنا الخمس ، بالتهنئة لسمادة السيد فورونتسوف ، سفير الاتحاد الروسي ، على الطريقة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم .

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نجدد الترحيب بمعالي السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام الجديد للأمم المتحدة ، ونؤكد له مرة أخرى استعداد وفودنا للتعاون معه ومع كافة أجهزة هذه المنظمة ، تسهيلا لمهمته من أجل إحلال السلم والأمن وفقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة . إن ما يتمتع به من خصال شخصية وثقافة واسعة وخبرة دبلوماسية مشهود له بها ، لكفيل بضمان نجاح ادارته لمنظمة الأمم المتحدة من أجل ضمان الأمن والسلم الدوليين ، بما يخدم أهداف ميثاق منظمتنا .

اسمحو لي كذلك بأن أرحب بأعضاء مجلس الأمن الجدد متمنيا لهم كل نجاح في هذه المهام السامية ، وأن أشكر كذلك الوفود التي انتهت مدة عضويتهم بحلول هذه السنة ، معبرا لهم عن شكرنا لما قاموا به من جهود خلال السنتين المنصرمتين ، بمعونة كافة أعضاء هذا المجلس الموقر .

(تكلم بالفرنسية)

لقد تلقت وفودنا بكل تأثر نبأ الكارثة الجوية التي حلت يوم أمس قرب مدينة ستراسبورغ والتي أودت بحياة ٨٧ شخصا . وبهذه المناسبة الاليمة نتقدم بتعازينا الحارة إلى وفد جمهورية فرنسا الصديق وإلى عائلات الضحايا .

إن الموضوع المطروح للدرس أمام هذا المجلس يمد قطاعا من المسائل التي تسترعي ، من حيث خطورتها ، اهتمام كافة أطراف المجموعة الدولية ، ذلك لما سببته الأعمال الإرهابية من خسائر في الأرواح ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء في شتى بقاع العالم ، ومن ثم الضرورة الملحة للقضاء على هذه الظاهرة .

إن دول اتحاد المغرب العربي ، تونس والمغرب وليبيا والجزائر وموريتانيا ، على غرار العديد من دول العالم ، تندد بشدة بهذه الظاهرة بمختلف أشكالها وتؤكد عزمها الراسخ على المضي قدما نحو التصدي لها أيا كان مصدرها أو مرتكبوها .

ففي الوقت الذي بدأت تشهد فيه العلاقات الدولية تطورا إيجابيا ملحوظا بفضل انتهاء الحرب الباردة ، وفي حين أن مناخ الوفاق الدولي الذي أعقب الحرب الباردة بات يشجع على اعتماد مبدأ الحوار في معالجة النزاعات الدولية ، فإنه حري بنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن ننتهج أسلوب التفاهم والوفاق بدلا من التعامل بمنطق المواجهة . ذلك أن المواجهة لا تتنافى فحسب مع مناخ الأمن والاستقرار الذي نحن اليوم في أشد الحاجة إلى صيانتة كمجموعة دولية ، بل تتنافى كذلك مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو ويحث كافة الدول - في المادة ٢ ، الفقرة ٤ للكف عن اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة قد تضمن في المادة ٢٢ أنه في حالة نشوب نزاع بين دولتين أو عدة دول ، يجب على أطراف النزاع : "أن يلتمسوا حلّا بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

أما المسألة التي نحن بصددھا والتي تظهر في حد ذاتھا بمظهر مسألة قضائية ، والتي أبدى الجانب الليبي استعدادھ للتعاون من أجل معالجتها عن طريق مقترحات عملية ، فإنه حرّی بمجلس الأمن أن يبحث ويستوفي كافة الوسائل والطرق التي من المرجح أن تؤدي إلى حل سلمي يستند أساسا إلى الشرعية الدولية .

ومن هذا المنطلق فإن النداءات العديدة من أجل اعتماد أسلوب التعقل والتروي والرصانة الصادرة عن دول المغرب العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومختلف الأطراف الدولية الاخرى جديرة بالاهتمام .

إن القلق الذي يساور دولنا حول هذه المسألة ينبع من حرصنا جميعا على تفادي أن يتبع مجلس الأمن إجراءات تنعكس سلبا على مصداقيته ، ومن شأنها أن تحيد به عن مهمته ومسؤوليته الاولى وهي ضمان الأمن والسلم الدوليين هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تخلفه هذه الإجراءات من سابقة خطيرة .

في عالمنا الذي يتدرج اليوم نحو التخلي كليا وبكل حزم عن مظاهر وأساليب التطاحن والمواجهة التي لم نجن منها شيئا ، فإننا مدعوون اليوم أن نعمل جميعا بكل حزم وبجهود متضافرة من أجل اللجوء إلى الطرق الكفيلة بمعالجة سليمة لمختلف النزاعات والخلافات التي قد تطرأ على العلاقات الدولية وذلك بتوخي أسلوب الحوار والتشاور التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والتي يجب أن تبقى الوسائل المثلى التي علينا اعتمادھا من أجل بلوغ الاهداف السليمة التي ننشدها جميعا .

إن وفود دول اتحاد المغرب العربي تعتقد من هذا المنطلق وبكل صدق بأن هذا التمشي يشكل المنهج الكفيل دون غيره والذي يمكن بفضلھ حل المشاكل مهما تعقدت واستعمت بطريقة عادلة بما يزيد من إعلاء شأن منظمتنا ويشجع في الآن نفسه الوثام بين كافة الشعوب التي تصبو إلى السلم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل موريتانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل اليمن . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد بإسلامة (اليمن) : السيد الرئيس ، يسر وفد بلادي أن يتقدم

إليكم بأحرّ التهاني لتبوءكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وإننا على ثقة من أن خبرتكم ومقدرتكم اللتين عهدناهما فيكم ستسهمان في إنجاح أعمال المجلس . كما يسرني أن أعبر عن ارتياحنا للعلاقات الطيبة التي تجمع بلدينا ، المملكة المتحدة والجمهورية اليمنية ، والتي تخدم المصالح المشتركة لشعبينا .

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على إدارته الحكيمة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي . كما أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تقديرنا لكافة الدول التي أشنت على دور اليمن أثناء عضويتنا في مجلس الأمن ، ونتقدم بأحرّ التهاني للأعضاء الجدد في المجلس ونتمنى لهم النجاح في مهامهم . ولا يفوتني أن أعبر عن سعادتنا بأن نرى الدكتور بطرس بطرس غالي وقد تبوأ مسؤولياته كأمين عام للأمم المتحدة ، ولقد عهدنا في كفاءته العالية وحكمته المشهود لها من قبل الجميع ما يؤكد لنا بأن هذه المنظمة الدولية ستلعب دوراً أكثر إيجابية في إطار معالجة كافة القضايا الدولية بصورة سلمية وعادلة تحقق الأهداف المنشودة التي أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة . ولعلها مناسبة أن نشيد أيضاً بالدور الإيجابي الذي قام به سلفه السيد خافيير بيريز دي كوييار من أجل تجسيد مبادئ وأهداف الميثاق في مجالات مختلفة من مناحي الحياة الدولية .

إن مجلس الأمن يقف اليوم أمام قضية جديدة في إطار أعماله ، وهي بدون شك تندرج تحت إطار المشاكل الجديدة التي ستؤثر إلى حد كبير على طبيعة العلاقات الدولية المستقبلية وموقع الأمم المتحدة فيها ، فضلاً عن انعكاساتها على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ويهمنا أن نؤكد مجدداً أهمية الحرص على عدم تجاوز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حل النزاعات ، وأن نضع القانون الدولي ، وبصورة خاصة ميثاق الأمم المتحدة ، نصب أعيننا دائماً حتى نتمكن من معالجة القضايا الدولية بطريقة قانونية سليمة .

إن اليمن ، إذ تجدد إدانتها لكافة أشكال الإرهاب وكل عمل من شأنه أن يُعرّض حياة الأبرياء العزل للخطر أو يُؤدي بحياتهم فإنها ، من هذا المنطلق ، تجدد إدانتها لمثل هذه الأعمال وتعرب عن قلقها للخسارة الفادحة التي أدت إلى ازهاق عدد من الأرواح البريئة في حوادث الطيران المدني ، ومنها الحادثين اللذين يتناولهما المجلس في أعماله في هذه المناقشة .

وفي نفس الوقت فإننا نرى أن تُعالج هذه المسألة في إطارها القانوني الذي يؤدي إلى معاقبة الجناة بما يتماشى مع روح ونص القانون الدولي ، لأننا نرى أن التمسك بهذا الطريق سيؤدي حتما إلى صيانة الأمن والسلم الدوليين اللذين يسمى مجلس الأمن إلى تحقيقهما والحفاظ عليهما . وفي هذا الصدد لمسنا استعدادا وتجاوبا من قبل السلطات الليبية لإيجاد حلول مناسبة بالطرق السلمية والقانونية تؤدي الهدف المنشود .

إن المسألة المعروضة على مجلس الأمن اليوم تتعلق ببلد شقيق وشعب عربي شقيق . ويهمننا أن تعالج في إطار مفاهيم وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لأنه بنفس القدر يهمننا أيضا ألا تمل الأمور إلى تكرار ما شهدته منطقتنا العربية من تطورات خطيرة تركت آثارها على قضايانا العربية والمصيرية .

ونأمل أن التمسك بالشرعية الدولية وإطارها القانوني الذي أكدت عليه مواقف الحكومة الليبية المعلنة ، وكذا قرار مجلس الجامعة العربية الذي تناول إطار الحل لهذه المشكلة . ستجد تجاوبا إيجابيا من قبل مجلس الأمن .

إننا نؤمن أنه لا يزال أمامنا الوقت الكافي والفرصة السانحة لإيجاد الحل السلمي المناسب بما يضمن سيادة القانون وتجنب المخاطر التي قد تترتب على أي تسرع في تحديد إطار الحال .

في الختام ، نأمل أن يتعامل مجلس الأمن في تناوله لهذه المسألة المعروضة أمامه بالحكمة والاعتزان وبما يضمن تطبيق الشرعية الدولية والعدالة وفي نفس الوقت يحفظ لكافة الدول سلامتها واستقرارها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في

البداية ، سيدي الرئيس ، أن أكرر لكم تهنئتي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر .
وأود أيضا أن أكرر تهنئتي لسلفكم ، السيد فورنتسوف ، الذي أدار أعمالنا في الشهر
المنصرم بفعالية ونجاح .

لقد شارك بلدي باهتمام كبير في المشاورات التي عقدت في الايام الاخيرة حول
موضوع الإرهاب الدولي . ولم يكن المغرب مطلقا راضيا على هذه الظاهرة أو لا مباليا
بها ، وقد أدان دوما وبقوة الإرهاب بجميع أشكاله . واعتقد أن يقطتنا في هذا المجال
كانت دوما مثالية . وما برح المغرب يتعاون بنشاط في الأمم المتحدة وفي جميع الهيئات
الإقليمية والدولية في صياغة وتنفيذ الاتفاقات والقرارات المناهضة للإرهاب .

وتؤكد بلادي دوما تضامنها الكامل مع الدول التي شجبت وأدانت الإرهاب الدولي
وتؤكد إسهامها غير المشروط في جميع الجهود المبذولة من أجل ردع هذه الجرائم
والمعاقبة عليها بلا تردد .

وقد اتاحت لي الفرمة خلال المشاورات للإعلان عن تمسك بلدي الشابت بمبادئ
ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه النبيلة . وإننا على اقتناع راسخ بأن المسألة
المعروضة على المجلس هي في الحقيقة من بقايا فترة المواجهة المؤلمة التي اتسم بها
نظام عالمي نأمل أن يكون قد أصبح إلى الابد شيئا من الماضي . ومع ذلك لم يكن يحفز
مشاعر القلق ، التي شعرنا انه يتعين علينا الإعراب عنها خلال المناقشات ، سوى
رغبتنا الصادقة في أن يكون الإجراء الذي سيتخذه المجلس متمشيا مع مبادئ القانون
الدولي . وكنا أيضا نحرص على ألا تربط مجلس الأمن بآية سابقة قد يثبت انها خطيرة أو
مؤسفة في المستقبل .

وربما كان موقف بلادي فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسة المشتركة يبدو غامضا
إلى حد ما . إنه في الحقيقة يستند إلى رغبة المغرب الصادقة في ضمان أن تدخل
التوصيات المتوخاة في إطار احترام الشرعية الدولية .

وفي هذه الحالة بالذات نشعر في هذه المرحلة أن التعاون المطلوب يمكن تبريره بالكامل فيما يتعلق بالتوصل إلى الحقائق . ولا سيما تحديد هوية المشبوه بهم في القضية . وفي ضوء الاتهامات الخطيرة التي قدمتها الدول المدعية ، فأنا واثق من أن السلطات الليبية ستفعل كل ما في وسعها للتعاون بشكل كامل للتوصل إلى الحقيقة . وقد أكد لنا وزير الصناعات الاستراتيجية في ليبيا ذلك لتوه .

إلا أنه فيما يتعلق بالإشارة المترتبة على مسؤولية هؤلاء الأشخاص ، عندما يتم اثباتها في النهاية ، ترى بلادي أننا نتطرق إلى مبدأ راسخ من مبادئ القانون الدولي سواء في القانون العرفي أو في مختلف الصكوك ، وكذلك في التوصيات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذا المبدأ هو "تسليم المتهم أو محاكمته" .

والمغرب ، في هذه الحالة ، لا يمكن أن يشاطر الرأي القائل بأن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم يجسد أي استثناء لهذا المبدأ غير المطمون فيه من القانون الدولي . إن عضويتنا في المجلس واحترامنا له يحتمان علينا أن نوجه الانتباه على الدوام إلى هذا الجانب الأساسي للمشكلة التي نواجهها اليوم . كما لا يمكننا ، بوصفنا دولة مغاربية وجزءا من الأمة العربية ، أن نتجاهل حقيقة أن الدولة المشار إليها هنا هي ، مثلنا ، بلد عربي ومسلم وعضو في الاتحاد المغاربي العربي . ولا بد أن يحتاج لهذه الدولة أن تعرض موقفها وأن تتمتع بحقوقها وأن تثبت حسن نيتها .

إن مشاركة الأمين العام ، المعروف لدى الجميع بتفانيه واحترامه للقانون الدولي وإعلاء مبادئ الميثاق ، هي أفضل ضمان لنا بالحصول على تعاون جميع الأطراف في إثبات الحقيقة وتنفيذ الإجراءات القانونية الجارية . وإنني على يقين من أن حكمته وخبرته ستتمكننا من التغلب على جميع الصعاب التي تكتنفها مشكلة الإرهاب الدولي ومتكونان بالتأكيد أسهاما بقاءً يُعزز احترام القواعد القانونية الراسخة ويمكننا في الوقت نفسه من تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا ، أي : في معاقبة المذنبين وردع مثل هذه الأعمال في المستقبل بفضل تعاون الجميع .

لا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أعبر عن شكري الحار للفهم والتعاون اللذين لقيهما وفدي من ممثلي البلدان الصديقة الثلاثة ، فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، التي قدمت مشروع القرار المطروح أمام مجلسنا . لقد مكنتنا هذه المشاورات من العمل مع مجموعة عدم الانحياز واستكشاف جميع جوانب المشكلة .

إن المملكة المغربية مهتمة اهتماما خاصا بالاسهام في تحقيق الوثام فيما بين أعضاء المجتمع الدولي وستواصل كما فعلت في الماضي بذل كل جهد لتقليل سوء الفهم ومشاكل التخاطب والاتصال التي غالبها ما تعقد العلاقات بين بعض الدول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية ايران الاسلامية يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ظريف (جمهورية ايران الاسلامية) ، المقعد المخصص

له بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل جمهورية ايران

الاسلامية الى شغل مقعد على طاولة المجلس والاداء ببيانه .

السيد ظريف (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، يسعدني ويسعد وفدي أن نراكم تتراأسون مداوات اليوم الهامة ، وكذلك المسائل الاخرى الهامة التي يواجهها مجلس الامن هذا الشهر . ونحن على ثقة من أن

مجلس الامن في ظل قيادتكم الحكيمة ومهارتكم الدبلوماسية سيبدل قصارى جهده لاعلاء شأن قواعد القانون الدولي وتحقيق سيادة العدالة والانصاف . كما نعرب عن التهائن والشكر للسفير فورنتسوف ، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ، على الاسلوب الممتاز الذي ادار به مداولات المجلس اثناء الشهر الماضي .

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة أيضا لاهنئ سعادة السيد بطرس غالي ، الدبلوماسي اللامع من الدرجة الاولى ، على انتخابه عن استحقاق تام امينا عاما للأمم المتحدة . كما أود أن اهنئ الاعضاء الجدد في مجلس الامن واتمنى لهم جميعا النجاح .

يجتمع مجلس الامن اليوم للبت في ظروف حديثين مأساويين : سقوط طائرة "بان أميريكان" في رحلتها ١٠٣ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وطائرة يو تي أي في رحلتها ٧٧٢ في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد أودت المأساة الاولى بأرواح ٢٧٠ من الابرياء وأدت الثانية الى مقتل ١٧١ شخصا . ولهذا فإن المسألة المطروحة على المجلس تخص عددا كبيرا من الافراد . وهي مسألة تتعلق بحياة الانسان ، وهي بالتحديد محاولة للحفاظ على أهم حقوق الانسان : ألا وهو الحق في الحياة . وبالتالي فقد شارك أعضاء المجلس في السعي من أجل صيانة هذا الحق وضمان عدم حدوث مأس كهذه مرة أخرى . وهذا السعي جدير بالثناء عند الشروع فيه والتداول بشأنه والبت فيه بموجب سيادة القانون وحدها .

وبافتراض أن هذه المآسي نتيجة للأعمال الارهابية لا يمكن لاحد إلا أن يعرب عن دعمه الكامل لمحاولات تحديد المسؤولية عن الاعمال التي أدت الى موت هذا العدد الكبير من الابرياء . وترى حكومة جمهورية ايران الاسلامية أن جميع الاعمال التي تمثل إخلالا غير مشروع بالطيران المدني الدولي تضر بمصالح المجتمع الدولي وينبغي ايقافها ، مهما كانت الحالة ومهما كانت الدوافع لدى مرتكبيها . وبناء على ذلك ، لابد من محاكمة مرتكبي هذه الاعمال في هذه الحالات .

وفي هذا السياق ، ليس هناك أي غموض فيما يتمثل بانطباق قواعد القانون الدولي . إن اتفاقية مونتريال المبرمة في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧١ بشأن قمع الاعمال

غير القانونية المخلة بأمن الطيران المدني لا تلزم الجماهيرية العربية الليبية بتسليم المتهمين المزعومين الى أي دولة أخرى قد يكون من اختصاصها محاكمتهم ، شريطة أن تتعهد ليبيا ، باعتبارها دولة متعاقدة ، بأن تعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من الاتفاقية بجزاءات مشددة . وللأسف فإن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن يتجاوز هذه القاعدة الواضحة من القانون الدولي . وهذا الخروج على القواعد المستقرة للقانون يزداد وضوحاً إذا أخذنا في اعتبارنا الموقف التعاوني الذي تتخذه حكومة الجماهيرية العربية الليبية . فقد رحبت ليبيا بإمكانية تشكيل لجنة من القانونيين العرب والدوليين بعد التحقيق الذي شرعت به السلطات الليبية بناء على طلب الدول التي تقدم الآن مشروع القرار . وقد أعلن وزير الخارجية الليبي ، في رسالته الى الأمين العام للأمم المتحدة ، المعجمة بوصفها الوثيقة S/23416 ، أنه طلب من حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية اختيار قانونيين لرصد نزاهة وسلامة التحقيقات التي تم الشروع بها في هذا الصدد . ولهذا فإن حكومة الجماهيرية العربية الليبية قد اتخذت التدابير اللازمة بموجب المادة الخامسة من اتفاقية مونتريال لاقترار الاختصاص القضائي في هذه الواقعة ، وبذلك جهوداً كبيرة لتلبية مطالب مقدمي مشروع القرار من خلال دعوتهم ودعوة ممثلين عن المجتمع الدولي الى رصد التحقيق الذي تقوم به .

وفي هذا الصدد ، تؤيد حكومتنا القرار ٥١٥٨ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والمعمم بمقتضى الوثيقة S/23436 من وثائق مجلس الأمن .

وعلى ضوء ما سبق ، وتلماً لنزاهة المنظمة ، ندعو الأطراف المعنية الى التمسك بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص فيما تنص على ما يلي :

(السيد ظريف ، جمهورية

ايران الاسلامية)

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ...".

وفي السياق الواسع لهذا المبدأ من مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، تمثل المادة ١٤ من اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الحل لمسألة التحكيم . فالفقرة (١) من المادة ١٤ تنص فيما تنص على :

"أن النزاع بين اثنين أو أكثر من الدول الموقعة والذي لا يمكن تسويته من خلال المفاوضات يتم تقديمه وبناء على رغبة أي منهم للتحكيم".

ويعتقد وفدي أن العرض الليبي بتقديم المسألة للتحكيم الدولي مسار حصيف يستحق دعم المجتمع الدولي . وهذا المسار يتسق والقانون الدولي نما وروحا ويتيح قدرا أكبر من التحقيق المستقل . وعلاوة على ذلك كله ، فإنه سيمون حياد الامم المتحدة عموما ومجلس الأمن خصوصا .

وتود حكومة جمهورية ايران الاسلامية أن تؤكد أنها كانت ولا تزال تدبر إدانة قاطعة جميع أشكال الارهاب الدولي . ونرى أنه ينبغي ايقاف جميع أعمال التدخل غير القانوني ضد أمن الطيران المدني بغض النظر عن الحالة أو عن دوافع المرتكبين . ولكن تحقيق هذه الغاية ينبغي ألا يتم بانتهاك قوانين أخرى ، فهذه الممارسة تصبح ثمرة للشجرة المسمومة وبالتالي لا تكون مقبولة للعاقلين المتعقلين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية إيران

الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير

١٩٩٢ من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى سعادة السفير انجيين

انساي المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة ، لكي

يتكلم أمام المجلس بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، وذلك خلال

مناقشة المجلس للبعد المدرج حاليا في جدول أعماله" .

وستعم تلك الرسالة بمفتها وشيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/23447 .

وما لم اسمع اعتراضا ، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد

انساي بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أدعو السيد انساي إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد انساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يشرفني

أن أوجه - من خلالكم - شكري إلى أعضاء المجلس للسماح لي بالتكلم بشأن هذا الموضوع

الهام .

وفي البداية ، أود أن أهنيكم - سيدي الرئيس - بمناسبة توليكم رئاسة مجلس

الأمن لهذا الشهر ونحن واثقون بأن المجلس سيتوصل إلى القرار العادل تحت قيادتكم

القديرة .

ونحن نوجه تهانئنا أيضا إلى سلفكم السفير فورونتسوف .

وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأرحب بالسيد بطرس بطرس غالي أميننا العام

وأهنيته تهنئة حارة بمناسبة توليه منصبه السامي المتم بالمسؤولية . ونحن نتمنى له

حظا سعيدا ونؤكد له تعاوننا التام وتأييدنا القوي في عمله الرفيع .

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدين الإرهاب بجميع أشكاله . وقد أعلن هذا في قرارات ومقررات عديدة أصدرتها منظمة المؤتمر الإسلامي سواء في جلسات لوزراء خارجيتها أو رؤساء دولها أو حكوماتها .

لذلك ، فإن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي القائم على مبدأ هو أن تدمير طائرة رحلة بان اميريكان ١٠٣ وطائرة رحلة يو تي إي يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عمل إرهابي شنيع ينبغي إدانته وينبغي لجميع الدول والأطراف أن تساعد في القبض على المسؤولين عن هذين العاملين الإجراميين ومحاكمتهم .

لقد أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي خلال مؤتمر قمته الذي عقد في دكاكار بالسنتغال قرارا بشأن الموضوع المطروح أمامنا ، واسمحوا لي - سيدي الرئيس - بأن أبلغ الأعضاء ، وهذا أمر كلفت به ، بمضمون ذلك المقرر ، القرار رقم ٢٠ . وهو أن المؤتمر :

"إذ نظر في البند المتعلق بالازمة التي تتعرض لها دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ؛

"وإذ يسترشد بمبادئ الميثاق ، التي تدعو إلى تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء ؛

"وإذ يتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقتضي بأن تلتزم جميع الدول بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتها الدولية ، وبتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية ، وباحترام استقلال جميع الدول الأعضاء ، وبالامتناع عن فرض أي تهديد لسيادة شعوبها ووحدة وسلامة أراضيها ؛

"وإذ يؤكد من جديد استنكاره الواضح الثابت ، في مناسبات سابقة ، لجميع صور وأشكال الإرهاب ، وإدانته لكل الذين يستخدمونه أو يشجعون عليه ، سواء كانوا أفرادا أو مجموعات أو دولا ؛ انطلاقا من إيمان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن الإرهاب يتعارض مع القيم الإسلامية التي تؤمن بها ،

والتي تلزمها بعدم التفاوض عن الإرهاب أو التسامح بشأنه ، باعتباره يتنافى مع تطلعات الافراد والحكومات في المجتمع الدولي نحو العيش في سلام حيث يسود الاستقرار والامن ؛

"وإذ يلاحظ بارتياح كبير إعلان الجماهيرية العربية الليبية أنها تستنكر جميع صور وأشكال الإرهاب ، وتدين جميع الذين يستخدمونه أو يشجعون عليه ، ورغبتها في التعاون مع أية هيئة قضائية أو إنسانية دولية أو إقليمية في العمل من أجل محاربته ؛ وتقديرا للإجراءات القانونية التي اتخذتها في هذا الصدد ؛

"وإذ يعرب عن الارتياح لإعلان ليبيا بأنها مستعدة للتعاون مع سلطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة القضائية ، وأنها ترحب بزيارات يقوم بها قضاة ومحققون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لضمان جدية الإجراءات وحياد التحقيقات التي تجرى في الاتهامات الموجهة ضد بعض مواطنيها ، وحتى تتكشف الحقيقة الكاملة فيما يتعلق بتلك الاتهامات ؛

"١ - يلاحظ بارتياح تأكيد ليبيا بأنها تستنكر وتدين الإرهاب وأنها مستعدة تماما للتعاون مع أية دوائر لمكافحة الإرهاب والعمل على القضاء عليه ، ويثني على الطريقة الواعية التي تناولت بها ليبيا التهديدات الموجهة ضد وحدة أراضيها وأمن سكانها ؛

"٢ - يعرب عن القلق بشأن تصعيد الأزمة ، والإشارة إلى إمكانية امتثال القوة ، الأمر الذي لا يتفق مع الأسلوب المناسب للتعامل مع الدول الأخرى ، أو ميثاق الأمم المتحدة ، أو القانون الدولي ، ويدعو إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية ، واللجوء إلى الحوار والمفاوضات كوسيلة لحل النزاعات بين الدول ؛

"٣ - يؤكد مجددا تضامنه الكامل مع الجماهيرية العربية الليبية ، ويدعو إلى الإنصراف عن أي عمل اقتصادي أو عسكري ضد ليبيا ؛

"٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يتابع هذه المسألة ويقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الدول الأعضاء" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . أفهم أن المجلس على استعداد لإجراء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضاً ، اعتبر أن الأمر على هذا النحو . نظراً لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك . أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد مومبينغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، سمحوا لي بأن أبداً بتهنئتك بمناسبة توليكم المهمة الشاقة ، مهمة رئاسة أعمال المجلس لشهر كانون الثاني/يناير . إن المهارات الدبلوماسية والفكرية التي أظهرتموها في قيادة أعمال المجلس حتى الآن تؤكد لنا أن المجلس في أيدي أمينة وهو يستعد لعقد جلسة تاريخية على أعلى المستويات في الأيام القليلة القادمة . ونحن نشتهز هذه الفرصة أيضاً لتقديم تقديرنا الحار إلى السفير يولي فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على الأسلوب الهادئ المقدر الذي قاد به أعمال المجلس الشهر الماضي ، في وقت كان يمر فيه بلده بتحول هائل .

ومع أنني أتيت لي الفرصة لتهنئة أميننا العام والترحيب به في مناسبة أخرى ، سمحوا لي - سيدي الرئيس - بأن أقوم بهذا في هذه المناسبة ، فهذا هو الاجتماع الرسمي الأول للمجلس الذي أتكلم فيه منذ توليه منصبه السامي . وبمفتي واحداً من الممثلين الأفارقة الثلاثة في المجلس ، لا يمكنني أن أتجاهل أن من مصادر الفخر الخاص أن أرى واحداً من أبرز أبناء أفريقيا ، السيد بطرس بطرس غالي ، يتراأس المنظمة في هذا المنعطف الخطير في تاريخها .

إن الموضوع المطروح على المجلس اليوم موضوع خطير . إن إزهاق الأرواح البشرية باستخفاف وتعمد نتيجة الأعمال الإرهابية المرتكبة ضد طائفة رحلة بان اميريكان ١٠٣ في

كانتون الاول/ديسمبر وطائرة رحلة يو تي إي رقم ٧٧٢ في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ يجب أن يدان وزمبابوي ، التي كانت أيضا هدفا لاعمال إرهاب طوال سنوات عديدة ، تدين الإرهاب بجميع أشكاله . ونحن نرى أنه ينبغي ألا يكون هناك مكان يختبئ فيه مرتكبو الإرهاب . إن الإرهاب ، بكل صوره ، يجب أن يُعاقب عليه . ونحن نرى أن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين وتقرير الامين العام لعام ١٩٧٦ يصفه بشكل ملائم بأنه

"تهديد لنسيج المجتمع المنظم وخطر محتمل لجميع الحكومات

والشعوب" : (A/31/Add.1 ، الجزء السادس)

ولذلك ، فإن المجلس يفعل الشيء الصحيح بتناوله هذه المسألة اليوم ، كما فعل عام ١٩٧٠ ، عندما أصدر القرار ٢٨٦ (١٩٧٠) أو في عام ١٩٨٩ عندما أصدر القرار ٦٣٥ (١٩٨٩) .

ونحن نرى أن مشروع القرار الذي نوهك أن نبت فيه يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين . الأول أنه يحاول إرسال رسالة واضحة بأن المجلس مصمم على التصدي بشكل حاسم للإرهاب . والثاني أنه يسعى إلى ضمان تقديم المتهمين للمحاكمة . وترى زمبابوي أن ذلك ينبغي أن يتحقق على أساس القواعد القانونية المتبعة والمكوك القانونية الدولية القائمة التي يمكن تطبيقها على أعمال الإرهاب .

وترى حكومة بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسترشد في هذا الصدد باتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ بشأن قمع الأعمال غير القانونية المخلة بأمن الطيران المدني . تلك الاتفاقية ، شأنها شأن الاتفاقية المماثلة لها بشأن قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات ، اتفاقية لاهاي ، التي توخّت مكافحة اختطاف الطائرات ، وهو عمل آخر من أعمال الإرهاب ، تسعى إلى تنفيذ المبدأ التقليدي ، مبدأ تسليم المجرمين أو معاقبتهم . وتدرك حكومتنا الحساسة التي تنقسم بها دائما قضية تسليم المجرمين . وتسليم رعايا دولة ما أمر غير جائز في قوانين دول كثيرة . ولهذا توضح المكوك القانونية الدولية المعمول بها أنه إذا لم تقم الدولة التي لديها المتهم المزعوم بتسليمه تكون ملزمة ، دون أي استثناء ، بأن تخضع القضية لسلطاتها المختصة للحكم فيها .

إن زمبابوي ترحب بالدور الواضح الذي يعطيه مشروع القرار للأمين العام في حل النزاع المعروض على المجلس . ونرى أنه بالنسبة لمسألة لها أهمية خطيرة ، مثل المسألة المعروضة علينا ، من الصحافة والحكمة أن ينتفع المجلس انتفاعا تاما من المساعي الحميدة للأمين العام . وأملنا الوطيد أنه عندما يقدم الأمين العام تقريره إلى المجلس عن نتائج جهوده ، سيكون من المستطاع التوصل إلى ترتيبات ترضي كل الأطراف المعنية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد بوسو سيرانو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لما

كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي خلال هذا الشهر ، فإنه يبدو أن يعرب لكم ، السيد الرئيس ، عن سعادتنا للطريقة النشطة السيدة التي تديرون بها أعمال المجلس . ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثل الدائم للاتحاد الروسي على مهارته الدبلوماسية ولياقته وحنكته التي أدار بها مناقشاتنا في الشهر الماضي . ونود أن نرحب بوجود الأمين العام الجديد بيننا . ونكرر استعدادنا التام للتعاون معه دائما .

ونود أيضا أن نرحب بحرارة وبمففة رسمية بزملائنا الجدد ، ممثلي الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان .

لقد قال الدكتور رودريغو بورجا ، رئيس إكوادور ، في مناسبات عديدة ، أن بلدنا جزيرة سلام . وهذا ليس تأكيداً دون أساس أو مبرر . ففي مجال منطقتنا تعتبر إكوادور أقل الدول معاناة من العنف . والإرهاب غير معروف . وهذا يقود الى مسؤولية لا يمكن أن تتحاشاها سلطات إكوادور التي لا بد لها من المحافظة على جزيرة السلم هذه والدفاع عن السلم الداخلي كتراث وطني حقيقي .

ولهذا ترى إكوادور أنه من واجبها أن تتعاون ، على المستوى الدولي ، بشأن الإجراءات الرامية الى القضاء على العدوان العنيف ومكافحة الإرهاب في أي شكل من أشكاله . ولا يسهل إكوادور إلا أن تعرب عن إدانتها التامة لأي عمل من أعمال الإرهاب أو العنف ولاي انتهاك للسلم والامن الدوليين أو تهديد لهما .

هذه هي الاسباب الرئيسية التي حثت بوفد بلدي الى أن يصوت لصالح مشروع القرار . وإكوادور مقتنعة بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة للإعراب عن نبذنا للعنف والعدوان الجنائي .

وبالإضافة الى ذلك ، إن وفد إكوادور على اقتناع بأنه على مجلس الأمن أن يوجه تحذيرا واضحا لإيقاف أي تشجيع للأعمال الإرهابية ، ولو حتى بمجرد التفاوض عنها .

ومع ذلك ، عمل وفد بلدي مع بلدان عدم الانحياز الأخرى لضمان عدم إساءة تفسير مشروع القرار أو أن يصبح سابقة سلبية يكون من شأنها أن تتعارض مع السلطات الاعتيادية لهيئات الأمم المتحدة التي يمكن أن تستخدم كمثال لأي عمل أو تدخل يمكن القيام بهما في وقت لاحق . وقد أعربت إكوادور أيضا عن إيمانها بأنه من الضروري في هذه الحالة ، كما هو ضروري في أية حالة أخرى ، التصرف بشكل لا يؤدي إلى إساءة فهم أو إصدار أحكام مسبقة على حالات معينة ، وأن تخضع التصرفات المتخذة للمبادئ القانونية الواضحة التي تدخل في اختصاص الدول ، وبمفغة خاصة بالنسبة لتسليم المجرمين . وعلاوة على ذلك ، اتفق وفد إكوادور مع بلدان عدم الانحياز الأخرى بشأن الحاجة إلى وضع عملية تدريجية يعتمد عليها للنظر في الاتهامات التي توجهها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة لليبيا وإلى المحافظة على حق الحكومة الليبية في توضيح موقفها والوفاء بالتزاماتها .

وأخيرا ، يثق وفد إكوادور بأنه سيجري اتخاذ مشروع القرار في سياقه السليم ولن يستخدم إلا في أغراضه المحددة ، ألا وهي التصدي للمتورطين في أعمال الإرهاب وإنزال العقاب بهم ، أن تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل إكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد جيسي (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بلدي عظيم السرور أن يراكم ، سيدي الرئيس ، تتراسون أعمال المجلس لشهر كانون الثاني/يناير .

إن توجيهكم القائم على الخبرة وتفانيكم قد قادنا إلى اتخاذ قرارات هامة خلال هذا الشهر ، مما يؤكد لنا أن المجلس سينجز ما هو أكثر من ذلك تحت قيادتكم السديدة النشطة .

وأود أن أعرب عن تهانئنا لسلفكم في الرئاسة ، السفير فورونتسوف . ممثل الاتحاد الروسي ، على الطريقة الماهرة القديرة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي .

ويسر وفد بلدي عظيم السرور أن يرى بيننا هنا السيد بطرس غالي ، الأمين العام الجديد . ونتمنى له كل النجاح والسعادة وهو يتولى منصبه الهام ويباشر مسؤولياته السامية والدقيقة في بعض الأحيان .

إن الرأس الأخضر تدين بكل قوة ممكنة أعمال الإرهاب الدولي ، من ناحية المبدأ ، مهما كان مرتكبوها . وليس هناك ما يمكن أن يبرر استخدام العنف ضد أهداف مما يؤدي إلى خسارة في أرواح ضحايا بريئة ويهيئ جوا عاما من القلقة .

ونرى أنه ينبغي القضاء على الإرهاب الدولي قضاء مبرما ، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تظطلع بدور هام في تحقيق هذا الهدف .

إننا نطلب إلى كل من قام بطريقة أو بأخرى ولاي غرض كان بتعزيز أو تأييد أعمال الإرهاب الدولي أو من كان متورطا فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن يكف عن هذه الممارسات البغيضة ، لأنها باطلة ولا تحقق أي هدف سوى إنزال الألم والمعاناة بالضحايا الأبرياء وعائلاتهم .

ولقد انضمنا إلى شجب الحادث الشائن المتمثل في إسقاط طائرة بان امريكان في رحلتها ١٠٣ وطائرة UTA في رحلتها ٧٧٣ . إننا نشاطر أحزان وآلام من فقدوا عزيزا عليهم في هذين الحادثين المفجعين . وإن مرتكبي هاتين الجريمتين البشتين يجب محاكمتهم وإنزال العقاب المناسب بهم .

لقد أدت هذه الحوادث إلى إحداث كثير من البلبلة وأسهمت إسهاما كبيرا في خلق جو من عدم الأمن في الطيران المدني . إن من المهم استعادة أمن الطيران المدني ، وقد آن الأوان لذلك حتى يتمكن أي شخص يستقل طائرة من السفر بأمان ، دون خوف من الأعمال الإرهابية .

ونأمل أن يكون هذا القرار الذي يتخذه مجلس الأمن اليوم نقطة تحول إيجابية في هذا المضمار .

وإذ نصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض على المجلس ، تعرب بلادي عن إدانتها الشديدة للإرهاب الدولي ورغبتها في أن تضم صوتها إلى صوت الذين يريدون القضاء على ممارسة العنف البغيضة هذه . وتصويتنا الإيجابي سيعكس أيضا وجهة نظرنا القوية في أن مرتكبي أي من هذه الجرائم ينبغي أن يمثلوا أمام العدالة وأن تتم معاقبتهم طبقا للقانون .

إلا أن تصويتنا لا يمكن ولا يجب تفسيره أو تأويله بأنه يحيد وضع أية سابقة من شأنها أن تغير القواعد والممارسات الدولية الثابتة الخاصة بتسليم المجرمين . ودستورنا ، شأنه شأن دساتير العديد من البلدان الأخرى ينص في المادة ٣٣ منه على

أنه لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف تسليم أي مواطن من مواطني الرأس الأخضر إلى خارج الرأس الأخضر . ونرى أن هذه مسألة مبدأ عزيز على قلوب جميع البلدان ، وهو مبدأ ينبغي المحافظة عليه . ونحن بصفتنا دولة صغيرة نكنّ احتراماً بالغاً لمعايير ومبادئ القانون الدولي التي أدت خدمات جُلّى للأمم المتحدة على مرّ القرون .

وإننا إذ نحاول التوصل إلى حل لحادث يتعلق بظرف محدد - مهما كان ذلك الحادث كريها ومهما بلغت درجة رفضه - فإنه ينبغي ألا يغيب عن بال المرء المنظور الأوسع للأمور ، وينبغي أن نقاوم بعناية إغراء خلق ورطة قانونية قد نكون جميعاً ضحاياها في ظروف مختلفة .

وإننا نرى أن هذه القضية ينبغي معالجتها في كل الاوقات بما يستوجب احترام مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية وفي حدود القانون الدولي . وفي هذا الصدد ، نتوقع من الأمين العام الاضطلاع بدور رئيسي في المساعدة على التوصل إلى حل تفاوضي . هذه هي المعايير التي جرى في إطارها تصويتنا الإيجابي على مشروع القرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الرأس الأخضر على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23422 .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زيمبابوي ،

الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وإيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ،

الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتاً مؤيداً . اعتمد

مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٧٣١ (١٩٩٢) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس ممن يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باتخاذ القرار ٧٣١ (١٩٩٣) برهن المجلس من جديد على الدور الهام الذي ينبغي له أن يضطلع به في هذه الحقبة الجديدة والميمونة في العلاقات الدولية . فمسؤولياته عن السلم والامن الدوليين تأتي في المقدمة ، ولقد أظهر من جديد أنه يقوم بهذه المسؤوليات بالجدية القصوى .

لقد ووجه المجلس بوضع غير عادي يتمثل في تورط دولة وموظفيها الرسميين بتفجيرين مروعين لطائرتين مدنيتين . ومن الواضح أن الإجراءات العادية لا تنطبق على هذا الوضع . والاثار التي يتركها هذا السلوك على السلم والامن الدوليين واضحة ولا يمكن التهرب منها .

إن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قامت بتقديم تقارير التحقيقات الى هذا المجلس وهذه التقارير تكشف تورط المسؤولين في الحكومة الليبية في تفجير طائرة بان امريكان في رحلتها ١٠٣ فوق اسكتلندا وطائرة UTA في رحلتها ٧٧٢ فوق النيجر . لقد أزهقت أرواح ٤٤١ إنسانا بريثا ينتمون الى ٣٢ بلدا ، بما فيها سبعة بلدان أعضاء في هذا المجلس وذلك في عمل إرهابي سافر جرى بوحشية وباعصاب باردة .

فالمسألة المطروحة ليست عبارة عن اختلاف في الرأي أو النهج يمكن التوسط فيه أو التفاوض بشأنه . إنها ، وكما اعترف مجلس الامن توا ، تمثل سلوكا يتهددنا جميعا ، وهي تهديد مباشر للسلم والامن الدوليين . إن ولاية مجلس الامن تقتضي منه النهوض بمسؤولياته على أكمل وجه في هذه الحالة . ويجب ألا تلهيه المحاولات الليبية لتحويل هذه المسألة المتمثلة في السلم والامن الدوليين الى خلافات ثنائية .

فالقرار الذي اتخذ توا جاء تلبية لوضع خاص عرض على هذا المجلس . وهو يوجه طلبا مباشرا الى ليبيا وهو : أن تتعاون تعاوننا كاملا في تسليم موظفيها الرسميين الذين وجهت اليهم التهمة أو تورطوا في هذه التفجيرات وأن تتخذ إجراءات محددة كي تتصرف كدولة تتقيد بالقانون . كما أنه يدعو الامين العام لأن يضرع جهوده الى جهود

الدول العديدة التي تحث ليبيا على الامتثال الكامل والفعال لهذا القرار . والقرار يوضح أن ما يسعى اليه المجلس هو ضمان محاكمة المتهمين فورا ووفقا لمبادئ القانون الدولي . ويقضي القرار بأن الاشخاص المتهمين يجب تسليمهم مباشرة وببساطة الى السلطات القضائية في الحكومات التي يدخل ضمن اختصاصها محاكمتهم بموجب القانون الدولي .

وحتى الآن ، رفضت ليبيا تلبية هذه الطلبات وسعت الى المماطلة والتلمص من مسؤوليتها . وفي حين أن الجهود الليبية لطمس معالم طبيعة هذه القضية أمام المجلس شملت موافقة مريحة على إمكان محاكمة رعاياها في أماكن أخرى ، فإن تلك الجهود تنطوي أيضا على محاولات يائسة لتحديد أو إيجاد سبل من شأنها أن تقلل بل تلغي أهمية الدليل الذي جمع بشق النفس من خلال تحقيقات طويلة وشاملة من جانب الدول التي طلبته .

وباتخاذ هذا القرار استجاب المجلس بطريقة دقيقة وحسنة الى وضع فريد ينطوي على اتهامات واضحة بشن هجمات إرهابية ترعاها الدولة ضد الطيران المدني . ولقد أكد المجلس تأكيدا واضحا حق جميع الدول وفقا لاحكام الميثاق في حماية مواطنيها . ويوضح القرار أنه لا يمكن لليبيا أو لاية دولة أخرى في الواقع أن تسعى لإخفاء تاييدها للإرهاب الدولي مستترة خلف المبادئ التقليدية للقانون الدولي وممارسات الدولة . لقد ووجه المجلس في هذه الحالة بأشار واضحة على تورط الحكومة في الإرهاب بالإضافة الى عدم وجود هيئة قضائية مستقلة في الدولة موضع الاتهام . وفي مواجهة سلوك له هذه الطبيعة ، كان يتعين على المجلس التعاطي مع تهديدات للسلم والامن الدوليين تنبع من أعمال إرهابية في غاية الخطورة ، وقام بذلك بحزم ، وكرامة وتصميم ورباطة جأش . والمجلس بعمله على هذا النحو يرسل إشارة في غاية الوضوح مفادها أن المجتمع الدولي لن يفض الطرف عن هذا السلوك .

ونأمل الآن أن تستجيب ليبيا استجابة فعالة ، وأن تفعل هذا على وجه السرعة . إن صوت المجتمع الدولي في هذا الصدد واضح وينم عن عزم وتصميم . ويتوقع المجلس من ليبيا أن تمتثل لأحكام القرار المتخذ توا . فهذا هو أقل ما تتطلبه جسامه الجرائم التي ارتكبت والعدوان على السلم والامن الدوليين . وسيراقب المجلس بكل دقة كيف تستجيب ليبيا . وإنني لعلل يقين بأن المجلس سيمضي في عمله منتهجا أسلوب الخطوة بخطوة ، من أجل الوفاء بالتزامه تجاه السلم والامن الدوليين . وسيواصل كفالة أن يكون لصوته وقراراته أقصى ما يمكن من فعالية لاقتناع ليبيا وأية دول أخرى قد تسول لها نفسها في المستقبل أن تفعل ما فعلته ليبيا ، بالكف عن مثل هذه الاعمال الآن وفي المستقبل . وإذا استلزم الامر اتخاذ اجراء آخر ، ونأمل ألا يحدث ذلك ، فإننا على اقتناع بأن المجلس مستعد ، على أساس مستمر ، لأن يرقى الى مستوى مسؤولياته الكاملة .

السيد روشرو دلا سابلير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

كلا من حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد نشرت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بلاغا وطنيا ينقل الى السلطات الليبية طلبات محددة تتمثل بالاجراءات القانونية الجارية في أعقاب الهجمتين ضد طائرة يو - تي - إي (UTA) في رحلتها ٧٧٢ ، وطائرة بان - آم في رحلتها ١٠٣ ، وقامت سويا بنشر بلاغ مشترك يذكّر بهذه الطلبات ، ويدعو السلطات الليبية الى الامتثال لها دون إبطاء . وحتى هذا التاريخ ، لم تقدم السلطات الليبية ردا مرضيا على هذه الطلبات .

وقد سئحت لمجلس الامن فرص متكررة أدان فيها الاعمال المخلة بأمن الطيران المدني ، ودعا إلى تعزيز التعاون بين جميع الدول لمنع كل أعمال الارهاب الدولي والمعاقبة عليها ، ومقاضاة مرتكبي تلك الاعمال .

وقد قامت الحكومة الفرنسية مرارا وتكرارا ، في اطار الامم المتحدة ، بشجب الارهاب الدولي . فهو آفة تشكل ، في حد ذاتها ، تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وتعرض للخطر مواطني جميع الدول على نحو أعمى ، ولا بد من اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لاستئصالها .

هذه هي الروح التي حدت بفرنسا الى اتخاذ هذا الاجراء . إن التدمير المدمر والتمتع لهاتين الطائرتين ، والذي تسبب في وفاة المئات من الضحايا ، لهو حالة واضحة ومريحة من حالات الارهاب الدولي . والخطورة الاستثنائية التي يتسم بها هذان الهجومان والاعتبارات المتملة بإعادة القانون والامن الى نصابهما ، هي التي تبرر هذا الاجراء المتخذ في مجلس الامن . وهذا الاجراء الذي دفعت الى اتخاذه هاتان الحالتان المحددتان من حالات الارهاب الدولي لا يمكن أن يشكل سابقة .

وفي ظل هذه الظروف ، تأمل فرنسا أن يكون رد الفعل الاجماعي من جانب المجتمع الدولي ، كما أعرب عنه مجلس الامن في قراره ٧٣١ (١٩٩٣) الذي اتخذناه توا ، حافزا للسلطات الليبية على الاستجابة بسرعة لطلبات السلطات القضائية التي تباشر التحقيق في الهجمات البغيضتين المرتكبتين ضد الطائرة يو - تي - إي (UTA) في رحلتها ٧٧٢ ، والطائرة بان - آم في رحلتها ١٠٣ ، واللتي ضاعت فيهما أرواح ٤٤١ من الضحايا من شتى بقاع العالم .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أدانت

بلجيكا دوما اللجوء الى الارهاب الدولي بجميع أشكاله وأيا كانت المحاولات المبذولة لتبريره . وهذا الموقف يستند الى القانون الدولي ومبادئ الميثاق ، هذا علاوة على أن مجلس الامن أكد مرارا وتكرارا .

إن الاضطرابات التي حدثت مؤخرا في الاطار السياسي العالمي تتيح للمجتمع الدولي امكانيات القيام بعمل في محاولة من أجل السيطرة على هذه الظاهرة . وتعتقد بلجيكا أنه يتعين على جميع الدول أن تتعاون في وضع وتنفيذ تدابير لمنع جميع أعمال الارهاب . ففي كثير من الحالات تشكل هذه الاعمال ، في واقع الامر ، تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ومن ثم ، يتعين مكافحتها بكل حزم . ووفقا للنهج الوقائي ، ينبغي أيضا أن نعزل الارهابيين المحتملين عن مراكز قيادتهم .

من الواضح أن أعمال الارهاب ، في أكثر الاحيان ، لا تكون ممكنة إلا بالدعم الفعلي أو السلبي لبعض الدول التي تنتهك بذلك انتهاكا صارخا الالتزامات القانونية

والقيم الاخلاقية التي تنادي بها . إن بلجيكا تشجب وتدين أية علاقة بين الدول والجماعات الارهابية ، وتأمل أن تقوم الدول التي تشور حولها ادعاءات في هذا الصدد بإعادة التاكيد ، على نحو قاطع لا لبس فيه ، على التزامها بإنهاء أي شكل من أشكال التواطؤ مع الارهاب الدولي .

وعلى وجه أخص ، معروض على مجلسنا اليوم مشروع قرار يتعلق بتدمير طائرتي بان آم ويو - تي - إي (UTA) أثناء طيرانهما . وتود بلجيكا ، أولا وقبل كل شيء ، أن تحيي ، مرة أخرى هنا ، ذكرى الضحايا الأبرياء لهذين الهجومين ، الذين كان من بينهم أحد الرعايا البلجيكين .

وشمة أدلة بالغة الخطورة تؤكد مسؤولية موظفين ليبيين عن تدمير هاتين الطائرتين وموت جميع ركبهما . ومسؤولية ليبيا هي أن تتعاون تعاوناً تاماً مع السلطات القانونية في الدول المعنية مباشرة بهذين الهجومين ، حتى يتسنى بصفة نهائية تحديد المسؤول عنهما .

وبغض النظر عن هاتين الحالتين بالذات ، فإن القرار الذي اتخذته المجلس توا ، ينبغي في رأي بلادي ، أن يشكل تأكيداً مجدداً قاطعاً من جانب المجتمع الدولي على إدانته ورفضه التام للإرهاب الدولي . بل وينبغي ، في المقام الأول ، أن يمثل الخطوة الأولى نحو نظام أكثر شفافية يصبح فيه من الصعب على نحو متزايد ، ومن المستحيل في نهاية المطاف ، على المنظمات الارهابية أن تستفيد من تواطؤ بعض الدول ودعمها .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وإنني لعلى ثقة بأنكم ، بفضل مواهبكم الدبلوماسية المعروفة وخبراتكم الثرية ، ستديرون أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر بنجاح كامل . كما أود أن أشكر سلفكم ، السفير يولي فورنتسوف ، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ، على قيادته لأعمال المجلس بطريقة ممتازة ، للوفاء بمهامه خلال الشهر الماضي . وفي الوقت نفسه ، أود

أن اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن أحر التهاني وأطيب التمنيات للأمين العام الجديد ، السياسي المرموق ، السيد بطرس غالي . وإنني على ثقة بأنه ، في منصبه النبيل ، سيسهم اسهاما رائعا في حماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وزيادة تعزيز دور المنظمة وهيبتها . أود أيضا أن أشيد أشادة قلبية بالأمين العام السابق ، السيد بيريز دي كوييار ، على الجهود النشطة التي كانت موضع ثناء واسع النطاق ، والتي بذلها أثناء ولايته من أجل تعزيز دور منظمنا على الساحة الدولية . أخيرا ، أود أن أرحب بأعضاء المجلس الجدد : الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان ، وأن أشكر الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن على مساهماتهم .

إن موقف الحكومة الصينية المبدئي من مسألة الارهاب معروف للجميع . فقد عارضنا وأدنا باستمرار جميع أشكال الارهاب لأن الارهاب يعرض حياة أناس أبرياء للخطر . ونحن نشجب بأشد العبارات تفجير طائرة بان - آم في رحلتها ١٠٣ ، وطائرة يو - تي - إي (UTA) في رحلتها ٧٧٢ ، وما ترتب على ذلك من آثار خطيرة . ومثل هذه المأساة ، في رأينا ، يجب ألا تتكرر أبدا . ونحن نحذ إجراء تحقیقات جادة ونزيهة وموضوعية وشاملة بشأن حادثي التفجير ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وإيقاع العقوبة الواجبة على المتهمين إذا ثبت إدانتهم .

وقد لاحظنا أن الحكومة الليبية ، منذ أن أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا عن تحقيقاتها بشأن حوادث التفجير ، قد أظهرت قدرا من المرونة بشأن المسائل ذات الصلة وأبدت استعدادها للتعاون في إيجاد حل . ونفهم أيضا أنه لا تزال خلافات كبيرة قائمة بين البلدان الثلاثة - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا - من جهة ، وليبيا من جهة أخرى ، بشأن كيفية إجراء عمليات التحقيق والإجراءات القانونية فيما يتعلق بالحوادث سالفة الذكر . وترى الصين أنه ينبغي توخي نهج حذرة وسليمة ، بدلا من ممارسة الضغط الشديد ، لتقريب وجهات النظر .

وخلال الجولات السابقة من المشاورات والمناقشات ، لاحظنا أن أعضاء المجلس الأعضاء في حركة عدم الانحياز قد أعربوا عن قلقهم من أن مجلس الأمن قد يبني قراره على تحقيقات بعض الدول وحدها ، وعلى وجه الخصوص من أن الأمر ينطوي على المسألتين المتعلقةتين بالولاية القضائية وتسليم المتهمين . ومن ثم ، قدم أعضاء عدم الانحياز مقترحات بناءة حظيت بتأييد الوفد الصيني . وإن لاحظ أن الاقتراحات قبلها مقدمو المشروع ، وانطلاقا من مبدأ الحكومة الصينية الثابت ضد الإرهاب صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار ٧٣١ (١٩٩٣) المتخذ توا .

ومع ذلك ، أود أن أكرر هنا أن الصين لا تزال ترى أنه توجد في الوقت الحاضر إمكانيات وفرص لحل المشكلة عن طريق المشاورات . وأود أن أكرر أن الجانب الصيني يأمل بصدق وقوة أن تقوم البلدان المعنية مباشرة بهذه المسألة بإزالة خلافاتها عن طريق المشاورات السلمية ومن خلال القنوات الدبلوماسية بحيث يمكن إيجاد حل معقول ومنصف لحوادث التفجير . إن هذا النهج لن يؤدي فحسب إلى تجنب تعقيد المشكلة وتجنب زيادة حدة التوتر ، ولكن سيسهم أيضا في صيانة السلم والأمن الإقليميين بالإضافة إلى تعزيز ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . إننا مقتنعون بأنه مادامت الأطراف المعنية كلها تتخذ موقفا إيجابيا ومسؤولا وبناء سيكون من الممكن إيجاد الحل السليم المعقول للمشكلة الحالية .

وختاما ، أود أن أؤكد على أن اتخاذ هذا القرار لا ينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ أي إجراءات بالغة الشدة أو إلى زيادة حدة التوتر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

الاتحاد الروسي يدين دونما تحفظ جميع أعمال الإرهاب الدولي دون استثناء ، نظرا إلى أنها تمثل تهديدا صارخا للأمن الدولي . ونحن نعارض بشدة أعمال الإرهاب التي تؤدي إلى وفاة الأبرياء وتخل بالأنشطة الدبلوماسية للدول وممثلها ، وتعقد المسار الطبيعي للاتصالات والاجتماعات الدولية والسفر فيما بين البلدان . وفي هذا الصدد ، نعتبر أنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي في القضاء على الإرهاب الدولي . وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها متزايدا في زيادة التعاون في العالم ، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة ، في مجال مكافحة الإرهاب . وجلسة اليوم لمجلس الأمن تشكل تأكيدا لذلك .

هذه ليست المرة الأولى التي ترد فيها مشكلة الإرهاب ضد الطيران المدني في جدول أعمال مجلسنا . إن آخر قرار لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع - القرار ٦٣٥ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ - قد أدان جميع أعمال الانتهاك غير القانوني لسلامة الطيران المدني ، وطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في وضع وتنفيذ تدابير لمنع جميع أعمال الإرهاب ، بما في ذلك الأعمال التي تنطوي على استعمال المتفجرات .

وترى روسيا أن تعاون أعضاء الأمم المتحدة في هذا المجال ينبغي أن يركز على مبادئ ومعايير القانون الدولي . وأحد العوامل الحافزة الرئيسية لتضافر الجهود الدولية ينبغي أن يكون حماية أرواح وأمن الناس .

وعلى أساس ما قلته ، وعلى أساس موقفنا المبدئي ، المتمثل في التمسك الثابت بالشرعية الدولية والقانون الدولي ، أيدنا طلب المملكة المتحدة والولايات المتحدة

وفرنسا بعقد جلسة مجلس الأمن . إن مأساة طائفة بان امريكان في رحلتها ١٠٣ وطائرة UTA في رحلتها ٧٢٢ ، التي أودت بحياة المئات من الأبرياء ، لا ينبغي السماح بتكرارها . فعلى أيدي الإرهابيين الذين لا يعرفون الرحمة مات ضعف عدد الناس الموجودين في هذه القاعة الآن . إن مقتضيات أعمالنا تتطلب منا في كثير من الأحيان السفر بالطائرات ويمكننا أن نتخيل الفزع الذي عانى منه ركاب هاتين الطائرتين عند سماع صوت الانفجارات .

إننا ندين بشدة تدمير هاتين الطائرتين . وندين المسؤولين عن موت ركابهما . ونرى أنه من الضروري كفالة التعاون الكامل للسلطات الليبية ، وكذلك تعاون دول أخرى ، في تحديد المسؤولية عن أعمال الإرهاب التي ارتكبت ضد هاتين الطائرتين . ونرى أنه يجب ألا تتأثر في أي ظرف هيبة وسعة بلد بالأعمال الباطلة أو الإجرامية التي يقوم بها أي مواطن من مواطنيها . ومن المهم ، وفقا للمعايير القانونية المعترف بها عالميا ، أن يسمح للأجهزة القضائية في تلك البلدان التي أسقطت طائرات تنتمي إليها والتي وقعت الجريمة فوق أراضيها بتناول هذه القضية . والاهتمام الدولي بهذه المحاكمة ينبغي أن يكفل أن تكون محاكمة علنية محايدة .

إن التهديد الذي تشكله أعمال الإرهاب ضد الطيران المدني للأمن والاستقرار الدوليين ينبغي أن يدعم جهود المجتمع الدولي لوضع التدابير الضرورية لمواجهة هذا التحدي عبر الوطني . وقد أيدنا القرار الذي اتخذته مجلس الأمن توا ، اعتقادا منا بأنه يمثل خطوة في هذا الاتجاه .

السيد اردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نظرا لأن هذه

أول مرة يتكلم فيها وفد هنغاريا في اجتماع رسمي لمجلس الأمن ، اسمحوا لي أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن أطيح تمنياتنا لكم بالنجاح بمناسبة تبوؤكم رئاسة المجلس في شهر كانون الثاني/يناير . وفي الوقت ذاته ، أود أن اهنئكم على الأنشطة الدينامية التي قام بها المجلس تحت قيادتكم القديرة جدا منذ بداية هذا العام . كما أننا ممتنون للسفير فورنتسوف ، ممثل الاتحاد الروسي ، على العمل الذي قام به بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي .

كما نود أن نفتتح هذه الفرصة لكي نعرب عن أحر التهاني وأطيب التمنيات للسيد بطرس بطرس غالي الأمين العام الجديد للأمم المتحدة . وأؤكد له تعاون بلدي النشط والبناء في أداء مهامه المسؤولة جدا . وأخيرا أود أن أعرب عن امتناني للعبارات الرقيقة التي وجهت لبلدي ، ضمن بلدان أخرى ، بمناسبة اختيارنا من بين الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن .

إن الرأي العام الهنغاري ما فتئ يتابع بقلق متزايد الأعمال الإرهابية التي ما تزال تسمم الحياة الدولية . كما نلاحظ أيضا التمعّد الأخير في أعمال الإرهاب التي ترتكب في أراضينا . ومؤخرا حلت بنا أعمال الإرهاب مرتين . فقد حدث اعتداء بالقنابل بالقرب من مطار بودابست على طائرة كانت تنقل يهودا من الاتحاد السوفياتي سابقا في طريقهم إلى إسرائيل ، وهناك اعتداء آخر وجه ضد سفير تركيا في بودابست .

وتدين هنغاريا أشد الإدانة جميع أشكال الإرهاب ، الذي بدأ يصبح إحدى الظواهر العالمية الأكثر إزعاجا في أواخر القرن العشرين . كما ندين أي مساعدة ، مباشرة أو غير مباشرة ، تعطى لمن يخططون أو ينفذون هذه الأعمال . وإن مأساة طائرة بان أمريكان في رحلتها ١٠٣ أشرت في هنغاريا مباشرة ، لأن أربعة من مواطنيها ماتوا في هذه الكارثة الرهيبة . ولا يوجد من هو بمنأى عن هذه الأعمال البشعة المستهترة . ومن الممكن جدا أن يكون بين الضحايا أطفال أو أقرباء أو أصدقاء لأشخاص يجلسون حول هذه الطاولة أو موجودون في مقاعد الممثلين في هذه القاعة .

لذلك ، نؤيد البيان الذي أدلى به عندئذ رئيس مجلس الأمن نيابة عن أعضاء المجلس . وهو بيان طلب إلى كل الدول أن تساعد في الجهود الرامية إلى القبض على المسؤولين عن هذا العمل الإجرامي وتقديمهم إلى المحاكمة . كما نشير إلى قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ الذي ناشد كل الدول أن تتخذ تدابير فعالة حاسمة للقضاء بسرعة وعلى نحو قاطع على ويلة الإرهاب الدولي .

إن موقفنا موقف قائم على المبدأ ، ونسترشد بمسؤولياتنا إزاء أقرباء الضحايا الهنغاريين . ولهذا فإننا نرى أن من واجبنا الأخلاقي أن نسهم بقدر الامكان في التوصل الى الحقائق المتعلقة بهذين الحادشين الإجراميين .

إن الهجوم على طائرتي بان أميركان و "يو تي ايه" يمثل دون شك تهديدا للسلم والامن الدوليين . ولذلك ، نرى أن من المسوغ تماما والمناسب للغاية لمجلس الامن ، وهو جهاز الامم المتحدة الموكل اليه المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، أن ينظر في ظواهر الإرهاب هذه .

وبمشاعر القلق العميق علم الرأي العام الهنغاري بنتائج التحقيقات التي تتهم مواطنين ليبين في الحادشين المؤسفين فوق اسكتلندا والمخراء الكبرى . وأعلنت الحكومة الهنغارية في بيان علني في بداية كانون الاول/ديسمبر أن الحاجة ماسة إلى تعاون جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بما في ذلك حكومة ليبيا ، للتوصل إلى الحقائق في قضية تحديد المسؤولية حتى يمكن تقديم الذين ارتكبوا هذه الجرائم للمحاكمة وإنزال العقوبة التي يستحقونها. وتعرب هنغارييا عن بالغ قلقها إزاء الأعمال الارهابية التي تتورط فيها الدول ، بشكل مباشر أو غير مباشر . وأن كل عضو في المجتمع الدولي ملتزم بالتعاون بشكل كامل ومناسب في إظهار الحقائق وتحديد المسؤولية على نحو لا لبس فيه . وهذا ينطبق على القضية المعروضة علينا كما ينطبق على جميع أشكال الارهاب الدولي الأخرى .

وتعتقد هنغارييا أن مسألة القضاء على الارهاب الدولي تحتل مكانا مشروعا بين شواغل مجلس الامن ، الذي يتعين عليه ، استنادا إلى الولاية المنصوص عليها في الميثاق ، أن يتابع عن كثب أي حادث قد يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . وفي هذا الصدد ، من واجب المجلس أن يتوخى اليقظة وأن يعكف على دراسة أعمال الارهاب المحددة التي تهدد أرواح الأبرياء أو تؤدي بها . إن التعبير الكلامي عن الايمان لم يعد كافيا ، وقد حان الوقت للقيام بأعمال ملموسة . وعلى أساس هذه الاعتبارات قررت هنغارييا أن تصوت لصالح القرار ، وقد شررنا لاعتماده بالاجماع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل هنغاريا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تدين

النمسا بقوة وبشكل قاطع جميع أعمال الارهاب وستظل تدينها دوما . وقد دعت النمسا باستمرار المجتمع الدولي - وعلى وجه الخصوص الامم المتحدة - إلى مضاعفة الجهود لمكافحة الارهاب الدولي .

إن القرار الذي اعتمدته مجلس الامن اليوم يمثل خطوة هامة في هذا الجهد المتضافر الموجه ضد آفة الارهاب الدولي . إن مجلس الامن ، بإدائته الاعتداءات الارهابية التي أدت إلى تدمير طائرة بان أميركان في رحلتها ١٠٣ وطائرة "يو تي ايه" في رحلتها ٧٧٢ وحث الحكومة الليبية على الاسهام في القضاء على الارهاب الدولي ، قد تصرف ضمن حدود مسؤولياته في الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وإن أعمال الارهاب هذه تضرب في أسس الحضارة الحديثة وتخل بالعلاقات الودية فيما بين الدول ، بل تعرّض في الواقع أمنها للخطر . ولذلك لا بد من مشول مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة ، والامر متروك الآن لليبيا لتسدي تعاونها الكامل في ذلك . ولهذا أيّدت النمسا القرار ٧٣١ (١٩٩٣) .

إن التعاون القانوني والعملي المكثف من جانب جميع الدول أمر جوهري ، بل لا غنى عنه في الواقع ، من أجل مكافحة الفعالة للارهاب الدولي . وبالتالي أصبحت النمسا طرفا في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة لمكافحة للارهاب . ونحن نعتقد أن الإجراء الذي اتخذه مجلس الامن في هذا المجال ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المجسدة في هذه الاتفاقيات إذا وجدت دولة ترفض باستمرار التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الكفاح الفعال ضد الارهاب .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . إنني لعلّى ثقة من أن خبرتكم وطاقاتكم ستتيحان للمجلس القيادة الجديرة خلال هذا الشهر .

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسفير فورنتسوف ، ممثل الاتحاد الروسي ، على رئاسته المثالية للمجلس خلال الشهر المنصرم .

كما تتيح لي جلسة المجلس اليوم الفرصة لأرحب بحرارة بالسيد بطرس بطرس غالي على انتخابه أميناً عاماً . ويسرني بالغ السرور بوصفي ممثل الهند أن أرحب به في وسطنا وأن أتمنى له النجاح في مهامه البالغة الأهمية .

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق لوفود رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن ، أعضاء المجلس الذين انتهت مدتهم . وأود أن أشكرهم على تعاونهم الحار مع وفد بلادي في العام الماضي . وأود كذلك أن أرحب بالرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان ، الأعضاء الجدد في مجلس الأمن .

إن القلق العالمي إزاء آفة الإرهاب الدولي هو سبب انعقاد مجلس الأمن اليوم . وهذه ليست المرة الأولى التي يتناول فيها المجلس هذه المسألة . إن القرارين ٢٨٦ (١٩٧٠) و ٦٣٥ (١٩٨٩) يعالجان هذه المشكلة . وقد أصدرت الجمعية العامة ، على حدة ، رأيها في الإرهاب .

وبعد تفجير طائرة بان أمريكان في رحلتها ١٠٢ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً يطلبون فيه إلى جميع الدول أن تساعد في القضاء القبض على المسؤولين عن هذا العمل الإجرامي ومحاكمتهم . وأن المجلس ، في اجتماعه اليوم لاعتماد القرار ٧٢١ (١٩٩٣) ، يبحث نزاعاً بين دولتين أو أكثر في قضية ذات أهمية واضحة للمجتمع الدولي . ولهذا فإن حاجة المجلس إلى التصرف في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين حاجة مشروعة .

ومن الصعب أن نجد بلداً لم يقع ضحية للإرهاب بشكل أو بآخر . وكان للهند تجربة مباشرة مع العنف الإرهابي بمختلف أشكاله . ففي عام ١٩٨٥ فجّرت في الجو طائرة من طراز بوينغ ٧٤٧ تابعة للطيران الهندي كانت في طريقها إلى الهند من كندا مما نجم عنه فقدان حوالي ٤٠٠ نفس . وسقط هنود أبرياء ضحية لعدد لا يحصى من الهجمات الإرهابية التي تضمنت اختطاف الطائرات ، والعنف الانفصالي المدفوع من الخارج والذي

يرمي الى زعزعة استقرار البلاد ، والارهاب المشار من خارج حدودنا الوطنية . كما فقد عدة هنود ارواحهم على متن طائرة بان أمريكان في رحلتها ١٠٣ .

ولا عجب إذن أن الهند تدين بشدة الارهاب بجميع أشكاله . وتجربتنا المريعة للخراب والمآسي التي يخلّفها الارهاب الدولي تجعلنا نشارك في القرار الذي اتخذته المجلس اليوم .

وأود أن أؤكد هنا أن المجلس يعالج على وجه التحديد مسألة الارهاب الدولي . وأن تصويت وفد بلادي على القرار يُعد تعبيراً عن تعاوننا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذا الخطر . وبعبارة أخرى ، فإن إجراء المجلس موجّه نحو هدف مكافحة الارهاب ولا يحكم مسبقاً ، في رأي وفد بلادي ، على التزام - أو عدم التزام - أي بلد في تعزيز الهدف المنشود .

وفي بعض الأحيان ، تتساهل حكومات ، مع الارهابيين ابتغاء مكاسب قصيرة الاجل . فعلى سبيل المثال ، كان يسمح لمختطفي الطائرات الإفلات من العقاب ، وهذا تسامح لا يؤدي إلا إلى زيادة جسارة الارهابيين . ولذلك يعتقد وفد بلادي أن الاجراء الحاسم الذي اتخذته مجلس الأمن ينبغي أن يبعث رسالة بأن الارهابيين ، ولا سيما الارهابيين الدوليين لن يجدوا الملاذ في أي مكان بل سيطردون وسيعاقبون على أعمالهم السيئة .

وقرار اليوم ، إزاء هذه الخلفية ، يتناول مسائل معقدة تستحق الاهتمام .
وتعليلا لتصويت وفدي ، أود أن أدلي بالنقاط التالية .

إن العمل الذي توخاه المجلس اليوم ، وهو عمل لم يسبق له مثيل في سجلات المجلس ، وبما يترتب عليه من آثار قانونية ، لا يمكن أن يكون سابقة . إن هدف القضاء على الارهاب الدولي هدف ملح . وفي الوقت ذاته ، لابد من الاخطاة على النحو الواجب بالآثار القانونية الكامنة في مسألة كهذه التي ينظر فيها في المجلس . فنحن هنا نتناول واقعة تود ثلاث دول ، على أساس ما جمعه من الأدلة ، أن تقوم الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالمشاركة في اتخاذ الاجراء . وهذا النهج يبرز على الفور أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ووفدي على اقتناع بأن العمل الذي يتخذه المجلس ينبغي أن يكون في إطار القانون الدولي وعن طريق الوسائل التي يتيحها له . ولهذا يرى وفدي أن قرار المجلس اليوم لا يمكن أن يعتبر واضعا لسابقة .

كما أود أن أؤكد على أهمية التسليم بالسيادة الوطنية واحترامها . وهذا المفهوم قد تعرض للضغط مؤخرا ويستأهل التأكيد عليه . وتزداد أهمية ذلك عندما يتعلق الامر بمسائل دولية حساسة ومعقدة تؤثر على السيادة الوطنية كهذه المسألة التي ينظر فيها المجلس اليوم .

لقد انخرطت بلدان عدم الانحياز الأعضاء في المجلس في محاولة جادة للتوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة . ويرى وفدي أن الجهود الهامة التي بذلتها مجموعة عدم الانحياز ، عن طريق المشاورات مع مقدمي القرار ، قد أسهمت الى حد كبير في اعتماد القرار بالاجماع .

شمة شاغل آخر لدى وفدي فيما يتصل بما عاجله القرار الآن بالالتجاء الى هيبة الامين العام الهائلة وموارده خدمة لقضية السلم . ويرى وفدي أنه لو لم يلجأ المجلس الى خدمات الامين العام فإنه يكون قد حرم نفسه من أهم الوسائل الفعالة في صيانة السلم والامن الدوليين . وأود أن أضيف أن فهم وفدي يقوم على أن الامين العام سيرفع تقريراً الى المجلس بشأن نتيجة جهوده .

وعلى أساس هذا الفهم صوت وفدي لصالح القرار ٧٣١ (١٩٩٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اليابان

التي كانت دائما معارضا قويا للارهاب بجميع أشكاله ، ما برحت تتابع عن كثب التحقيقات الخاصة بتدمير طائرتي بان أمريكيان في رحلتها ١٠٣ ويوتي أي في رحلتها ٧٧٢ ، اللتين كان من بين ضحاياهما مواطن ياباني .

لابد من توضيح وقائع الحادثتين ، بما في ذلك تورط أي دولة ، توضيحا دقيقا وتحديد المسؤولين عنهما عن طريق القيام بالعملية القانونية الواجبة . وإذا تكشف أن هذين الحادثين هما نتيجة أنشطة ارهابية دولية ، فإن المتورطين يستحقون عندئذ أحكاما شديدة . وقد طالبت حكومتي الحكومة الليبية بأن تستجيب استجابة ملموسة للطلبات المقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

لقد شهد مجلس الأمن روح التعاون في عملية صياغة هذا القرار ، وآمل أن يكون النجاح حليف الأمين العام وهو يلتمس تعاون الحكومة الليبية في تقديم رد كامل وفعال على تلك الطلبات .

ويرحب وفدي باعتماد القرار .

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،

يسرني بصفة خاصة أن انضم الى من سبقني من زملائي في تقديم التهاني اليكم . إن قيادتكم الذكية والفعالة قد مكنت المجلس من التصرف بسلاسة وسرعة وفعالية مع مسائل معقدة كمسألة يوغوسلافيا وكمبوديا والسلفادور والآن ليبيا .

ونود أيضا أن نشيد بالسيد فورنتسوف ، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ، على الاسلوب غير العادي الذي أدار به مداولات المجلس أثناء فترة ذات دلالة كبرى بالنسبة لبلده وللعالم .

إن اضطلاع السيد بطرس بطرس غالي الآن بمنصبه بوصفه أميننا العام الجديد يشكل مصدر ارتياح بالغ لبلدي .

تبدأ فنزويلا هذا الشهر مدتها الرابعة كعضو في مجلس الأمن ، حيث ما برحت تقف موقفاً ثابتاً تأييداً للسلم والأمن الدولي والاحترام التام لسيادة الأمم . وما فتئ ميثاق منظمنا الإطار الذي نتخذ فيه مواقفنا ، بهدف التجسيد الدائم أيضاً لمواقف المجتمع الذي نمثله . ونذكر تمام الإدراج أنه بالرغم من أن بلدنا وحده هو المسؤول عن قراراته في المجلس فلا يمكننا أن نتجاهل آراء الأمم التي نمثلها هنا . وتصويتنا الايجابي اليوم هو بناء على هذه الرؤية هذه المسؤولية .

لقد حصد الارهاب الدولي آلاف الضحايا ، وبصورة عامة نجا مرتكبو الارهاب والمخرضون عليه من العقاب . وهذه المجزرة لا تزال تعاقب العالم أجمع بنوع من الارهاب النفسي الذي يبرغمنا على بذل جهود كبرى في ميدان الأمن بغية منع حدوث هذه الاعمال الاجرامية . ولا يزال جميع الذين يستخدمون الطيران المدني اليوم رهائن لنوع الرعب والقلق المتأثري عن أعمال كإسقاط طائرة يو تي أي الفرنسية وطائرة بان أمريكيان الأمريكية . ولا يمكن للذين يستخدمون وسائل السفر الجوية المدنية أن يبقوا في حالة قلق مستمر ، ولهذا فإننا نقترح بأن يحدد المجلس موقفه في قرار جديد بشأن الارهاب عموماً ، وكذلك بشأن كيفية معالجته لهذه الجرائم . ولن تقتصر اجراءاتنا إزاء الجرائم التي ترتكب ضد البشرية على الحالة المعروضة علينا . فمن الواضح أن الارهاب لن يتوقف أبداً ما دام مرتكبوه بدون عقاب .

إن عدم تمكن الجمعية العامة من اتخاذ موقف بشأن انشاء محكمة للجرائم الدولية قد أجبر المجلس على التصرف اليوم والاضطلاع بمسؤوليته إزاء المجتمع الذي نمثله . وبالرغم من أن هذا التدبير استثنائي وينطوي على مشاكل للعديد من بلداننا في ميدان القضاء وتسليم المتهمين من المواطنين ، فإن المجلس لديه الصلاحية اللازمة ولا بد أن يكون مستعداً للاضطلاع بالمسؤولية الجسيمة التي تنطوي على سد الشفرة المؤسسية الناجمة عن الافتقار الى الآلية البديلة لمعالجة الجرائم التي تقترب ضد الانسانية .

وما من شك في أن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالاجماع يؤكد الطابع المشروع والتمثيلي لهذا القرار ، والمفترض أن يقتصر بصرامة على أعمال الارهاب التي تتضمن اشتراك الدولة . وفي هذا العصر الجديد من الملح التعجيل بعملية منع القرار حتى نتمكن من معالجة الحالات التي لابد أن ينتصر فيها التعاون الدولي على المواجهة . ومنذ عام ١٩٤٨ ما برحت الأمم المتحدة تفكر في انشاء محكمة جنائية دولية ، وتطالب لجنة القانون الدولي بدراسة انشائها بغية محاكمة المتهمين في جريمة الابداء وغيرها من الجرائم .

وأخر مبادرة في هذا الاتجاه اتخذتها ترينيداد وتوباغو ، عندما طلبت في عام ١٩٨٩ من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، أن تدرج في جدول أعمالها بند "المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد : انشاء محكمة جنائية دولية" . وقال آرثر روبنسون رئيس الوزراء السابق لذلك البلد ، في بيانه أمام الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ أن انشاء المحكمة الجنائية الدولية من شأنه :

"توفير قدر أكبر من الحماية للأمن والسيادة ، وبخامة بالنسبة للدول الصغيرة . ذلك أن ما يتعرض للخطر أساسا هو الاستقرار والنظام العالمي" .

(A/45/PV.20 ، ص ٢١)

تفطلع الأمم المتحدة اليوم بدور بارز في الظروف العالمية الجديدة . ولهذا أردت أن أغتنم هذه الفرصة في بياني الأول في المجلس لأؤكد على أن عدم العقاب الدولي يهدد السلم والأمن الدوليين .

حتى متى ننتظر انشاء جهاز قضائي لمحاكمة المذنبين في الجرائم المقتربة ضد البشرية ؟ ما برحت الأمم المتحدة على مدى ٤٠ عاما تتناول انشاء مثل هذه المحكمة ، أي منذ انشائها عمليا ، ولكن وقت القيام بعمل لم يكن قد حان في نظر الممثلين لديها . ومنذ عشرين عاما كانت الاعتبارات المختلفة تثقل الارادة السياسية لمنظمتنا في معالجة الارهاب أخلاقيا وقضائيا . وقد أدى تعريف الارهاب في حد ذاته الى مناقشات مستغيفة . وجميع هذه الاعتبارات لم تعد ذات صلة اليوم ، ويجب علينا أن نؤكد ارادة الأمم المتحدة والأناضيع المزيد من الأرواح أو من الوقت .

لقد حان الوقت الذي فهمنا فيه أن هذا ليس موضوعا أكاديميا . إنه موضوع حقيقي ، على نحو ما يوضح القرار الذي اتخذناه اليوم . إن الأمم المتحدة ، بسبب دورها في العالم ، لا يمكنها أن تواصل المناقشة في الاعوام المقبلة في أمر له هذه الأهمية والعجالة . وإذا ما كان لشيء أن يؤثر على الأمن الدولي - وهو سيتأثر بهذا في المستقبل - فإنها الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية . إن التهرب من العقاب الدولي تهديد لا يمكن التسامح بشأنه ولا يمكن قبوله . والأمم المتحدة ملزمة باتخاذ إجراء دون أي تأخير .

إن البلدان التي قدمت مشروع القرار ، الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة عملت مع مجموعة بلدان عدم الانحياز الممثلة في المجلس وأعلنت بوضوح أن هذا القرار غير عادي في طبيعته ولا يمكن اعتباره بأي شكل من الأشكال سابقة ، وإنما يراد به فقط الحالات التي تنخرط فيها دول في أعمال إرهاب .

إن فنزويلا لا يمكنها أبدا ألا تشارك في جهد دولي ضد الإرهاب كما مثله هذا القرار . إن هذا أمر لا يمكن فيه التسامح عن الغموض أو المراوغة . ليس بكاف مجرد إصدار إعلان مبادئ ضد الإرهاب . إن فنزويلا اليوم - بفضل الجمعية العامة - في وضع تشعر فيه بأنها ملزمة بأن تكون مسؤولة وواضحة .

أخيرا ، أود أن أقول إن عمليتنا لصنع القرارات روعي فيها إلى حد كبير نتائج التحقيقات التي استمرت ثلاث سنوات والتي قامت بها بلدان ثلاثة معترف لها على نطاق عالمي باحترامها لمبادئ القانون وباستقلال أجهزتها القضائية . إن محاكم تلك البلدان لم تدن أحدا واقتصرت على تقرير وجود دليل يبرر إجراء محاكمة جنائية محايدة .

إن فنزويلا - شأنها شأن جميع البلدان ذات الأصل الإسباني - تعترف بروابطها مع العالم العربي ، الذي يعد تاريخه إلى حد كبير تاريخ البشرية . ونحن نرى أن هذا يجعلنا حساسين بشكل خاص لمشاكلهم . ولهذا السبب نحن واثقون بأن الغرض من هذا القرار - وهو التسوية السلمية للنزاع - يمكن تحقيقه . ووفقا لهذا ، نرى أن مشاركة الأمين العام العاجلة النشطة لها أهمية سياسية ومؤسسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة .

يجتمع المجلس اليوم للنظر في إثنين من أبشع أعمال الارهاب التي شهدتها العالم . لقد أسفر تدمير طائرة رحلة بان اميريكان ١٠٣ فوق لوكاربي يوم ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ عن مقتل ٢٧٠ شخص : ٢٥٩ راكب وأفراد الطاقم ، و ١١ من سكان مدينة لوكاربي الاسكتلندية . وأسفر تدمير طائرة رحلة يو تي اي ٧٧٣ يوم ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ عن مقتل ١٧١ فردا . أربعمئة وواحد وأربعون شخصا قتلوا في هذين العمليتين من أعمال القتل الجماعي كانوا ينتمون إلى ٣٣ بلدا مختلفا . وقتل سبعة وأربعون مواطنا بريطانيا . والامم المتحدة نفسها فقدت واحدا من موظفيها الموقرين ، السير بيرنست كارلسون ، مفوض ناميبيا . إن فداحة هاتين المأساتين يجب أن تكون واضحة للجميع ، حتى في عالم أصبح يتسم بقسوة الغوادر تجاه أعمال الارهاب .

إن أن هناك جانبا آخر يجعل هاتين الحالتين في وضع خاص : الدليل الواضح على تورط الحكومة الليبية ، وهذا هو الذي دعا الحكومة البريطانية ، بالاشتراك مع حكومتي فرنسا والولايات المتحدة إلى أن تعرض على المجلس عدم امتثال ليبيا حتى الآن لطلباتنا بتقديم المتهمين إلى المحاكمة في اسكتلندا أو الولايات المتحدة ، وبالتعاون مع السلطات القضائية الفرنسية . إن هذه الظروف غير العادية الخاصة بتورط حكومة هي التي جعلت من الضروري أن يصدر المجلس قرارا يحث فيه ليبيا على الامتثال لتلك الطلبات . ونحن على ثقة بأن السلطات الليبية ستستمع الآن إلى صوت العقل وتمتثل تماما وبشكل فعال لطلباتنا وتقدم المتهمين للمحاكمة في اسكتلندا أو الولايات المتحدة .

إن الحقائق مطروحة بالكامل في الوثائق المعممة منذ بعض الوقت على المجلس . في يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أعلن رئيس النيابة العامة في اسكتلندا ، الذي يتراأس هيئة الادعاء المستقلة فيها ، ما خلص إليه بأن هناك دليلا كافيا على ما يبرر

التقدم إلى المحكمة بطلب اصدار أوامر بالقبض على اثنين من المواطنين الليبيين مذكورين بأسمائهم . وأصدرت المحكمة أوامر بالبقاء القبض عليهما لتتهم تتضمن التآمر والقتل . وتفصيل الاتهامات مذكورة في الملحق بوثيقة مجلس الامن S/23307 . وأود أنؤكد شمولية تحقيقات الشرطة التي استغرقت نحو ثلاث سنوات ، والعمل الرائع الذي قام به العديد من رجال الشرطة والوكالات ، ليس فقط في اسكتلندا وإنما في جميع أنحاء العالم أيضا ، والانجاز غير العادي لعلماء الطب الشرعي وسائر المتخصصين . إننا لا نؤكد أن هذين الشخصين مذنبان قبل محاكمتهم ، لكننا نقول إن هناك دليلا جادا ضدما يجب أن يواجهاه في المحكمة .

إن الاتهامات الموجهة إلى المسؤولين الليبيين من أخطر نوع ممكن . وتدعي الاتهامات أن الشخصين تصرفا كجزء من مؤامرة لتنفيذ مقاصد أجهزة المخابرات الليبية بوسائل إجرامية . لقد كان هذا قتل جماعيا ، لدينا ما يبرر الاعتقاد بأن أجهزة دولة عضو في الامم المتحدة تورطت فيه .

وفي أعقاب صدور أمر القبض على المسؤولين الليبيين ، سعت الحكومة البريطانية إلى إقناع الحكومة الليبية بتقديم المتهمين للمحاكمة في اسكتلندا . ولم يُلْتَق أي رد مريض . ولذلك أصدرت الحكومتان البريطانية والأمريكية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بيانا يعلن أنه يجب على حكومة ليبيا أن : تسلم للمحاكمة كل المتهمين بارتكاب الجريمة ، وتقبل مسؤولية كاملة عن أعمال المسؤولين الليبيين ، وتكشف عن كل ما تعلمه بشأن هذه الجريمة ، بما في ذلك أسماء جميع المسؤولين ، وتسمح بالاتصال الكامل بجميع الشهود والوثائق ومائر الأدلة المادية ، بما في ذلك جميع أجهزة التوقيت الباقية ، وتدفع التعويضات اللازمة .

وفي اليوم نفسه أصدرت الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية إعلانا يتطلب من ليبيا أن تمتثل لطلباتها ، وبالإضافة إلى هذا ، أن تتعهد بشكل محدد نهائي بوقف جميع أشكال الأعمال الارهابية وجميع المساعدات إلى المجموعات الارهابية . وذكرت الحكومات أنه يجب على ليبيا أن تثبت بسرعة وباجراءات ملموسة تخليها عن الارهاب .

ومر أكثر من شهرين منذ طلبنا من ليبيا تسليم المتهمين للمحاكمة . ولم نتلق ردا ملموسا . وبدلا من ذلك ، ظلت السلطات الليبية تراوغ وتلجأ إلى التكتيكات لصرف الانظار . والرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الثاني/يناير المتعلقة بطلب التحكيم وفقا للمادة ١٤ من اتفاقية مونتريال لا علاقة لها بالموضوع المطروح على المجلس . إن المجلس لا يتناول ، بنص المادة ١٤ من اتفاقية مونتريال ، نزاعا بين طرفين متعاقدين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق اتفاقية مونتريال . إن ما نحن معنيون به هنا هو رد فعل المجتمع الدولي المناسب للوضع الناجم عن عدم رد ليبيا حتى الآن بطريقة ملموسة على أخطر الاتهامات الخاصة بتورط الدولة في أعمال إرهاب .

لقد فكرنا أنه من الصحيح ، بل إنه يفضل على طرق أخرى لمعالجة الأمر ، أن نجيء إلى مجلس الأمن ونطلب تأييد المجلس ، عن طريق القرار الذي صدر توا . ونحن نأمل بشدة أن تستجيب ليبيا بالكامل وبشكل إيجابي وبسرعة ، وأن يقدم المتهمون إلى السلطات القضائية في اسكتلندا أو الولايات المتحدة ، وفي فرنسا .

إن المتهمين بتفجير طائرة رحلة بان أميريكان ١٠٣ يجب أن يواجهوا ، ويجب أن يلقوا ، محاكمة أصولية . ولما كانت الجريمة وقعت في اسكتلندا ، وكانت الطائرة أمريكية ، ولما كانت التحقيقات أجريت في اسكتلندا والولايات المتحدة ، من الواضح أنه ينبغي أن تجري المحاكمة في اسكتلندا أو في الولايات المتحدة . لقد أقترح أن يحاكم الرجلان في ليبيا ، ولكن في هذه الظروف الخاصة لا يمكن أن تتوفر الثقة في حياد المحاكم الليبية . إن اقتراح المحاكمة أمام محكمة دولية اقترح غير عملي . إن محكمة العدل الدولية ليس لها اختصاص جنائي . وليست هناك محكمة دولية لها هذا الاختصاص .

وبالإضافة إلى الحاجة إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم الخاصة إلى المحاكمة ، من الحيوي أن يرسل هذا المجلس رسالة واضحة إلى من ينوون القيام بأعمال إرهابية . إن عمل المجلس ينبغي أن يكون له أثر رادع هام . وفي المستقبل ، فإن الإرهابيين الذين يعملون بتستر أو تأييد من حكومات ، سيعلمون أنهم سيقدمون للمحاكمة بسرعة

وبشكل فعال في البلد الذي ارتكبت فيه جرائمهم . ولا يمكننا أن نعطي الانطباع بأنهم سيعاملون معاملة خاصة أو بأنهم سيستفيدون من المساومات الدبلوماسية .
إننا نتفهم موقف البلدان التي تمنع قوانينها تسليم مواطنيها . لكن ليست هناك قاعدة من قواعد القانون الدولي تمنع تسليم المواطنين . وفي الواقع إن بلدانا عديدة لا تضع قيودا على هذا ، وتقوم بشكل منتظم بتسليم مواطنيها . وهذا هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلدان أخرى عديدة . إننا بهذا القرار لا نسعى إلى أن نتحدى بأي حال من الأحوال القواعد المحلية في البلدان التي تحظر تسليم المواطنين . إننا لا نسعى إلى إرساء سابقة تشير الشك بشأن مشروعية تلك القواعد . إننا لا نضع سابقة واسعة النطاق . إننا نتناول فقط الارهاب الذي تتسورط فيه دولة . وفي ظروف هذه الحالة ، يجب أن يكون واضحا للجميع أن الدولة التي هي نفسها متهمة بأعمال الارهاب لا يمكن أن تحاكم مسؤوليها .

والآن أستاذ مهامي رئيسا للمجلس .

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين . وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠